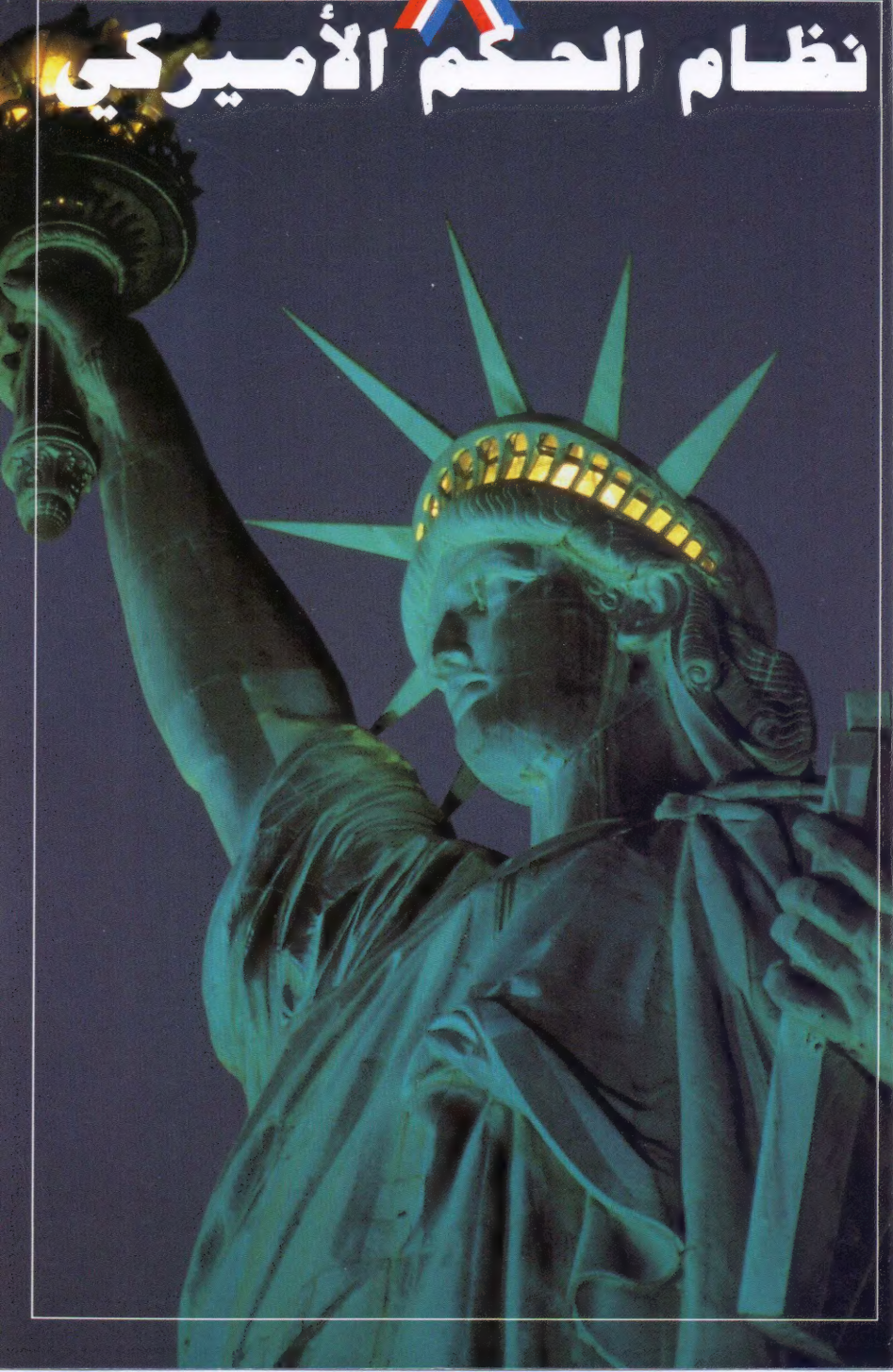


موجز



نظام الحكم الأمريكي



موجز

نظام الحكم الأميري

وزارة الخارجية الأميركية

نظام الحكم الأميركي

المحتويات

الفصل الأول

الدستور : وثيقة لكل الأجيال ٤

الفصل الثاني

شرح الدستور : الوثائق الفدرالية ٤٣

الفصل الثالث

الفرع التنفيذي : سلطات الرئاسة ٦١

الفصل الرابع

الفرع التشريعي : اتساع سلطات الكونغرس ٩٠

الفصل الخامس

الفرع القضائي : شرح وتفسير الدستور ١١١

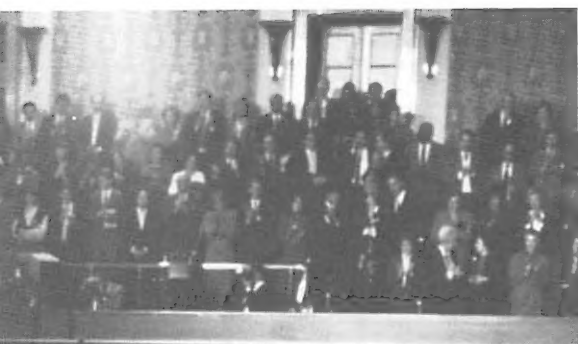
الفصل السادس

بلاد ذات عدة حكومات ١٢٢

الفصل السابع

نظام الحكم الأميركي : المبادئ الأساسية ١٣٥

قائمة كتب للقراءة ١٥٠



موجز نظام الحكم الأمريكي

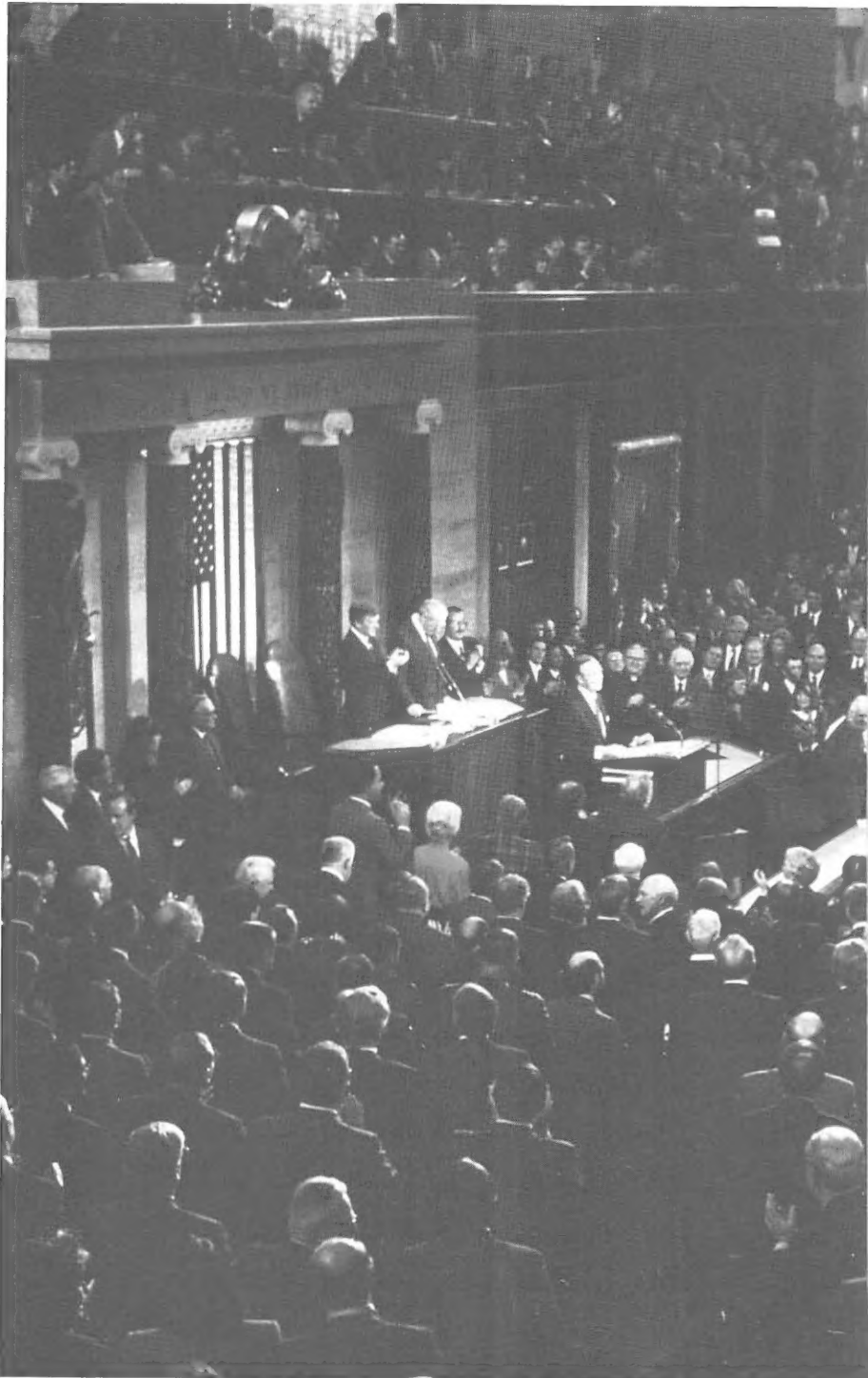
الفصل الأول



الدستور :

وثيقة لكل الأجيال

الرئيس جورج بوش في أول خطاب له عن حال الاتحاد في جلسة مشتركة للكونغرس .



’ . . . دستور قصد به أن يدوم لأجيال قادمة ، وأن يتكيف ، تبعاً لذلك ، مع مختلف تقلبات الشؤون الإنسانية ‘ ‘

جون مارشال
كبير القضاة بالمحكمة العليا
ماكولوش ضد ميريلاند ، ١٨١٩

أساس
الجمهورية
الأميركية

دستور الولايات المتحدة هو الأداة الأساسية للحكم الأمريكي ، وهو القانون الأعلى للبلاد . ومنذ أكثر من قرنين ، يوجّه هذا الدستور تطوّر المؤسسات الحكومية ، ويوفر الأساس للاستقرار السياسي والحرية الفردية والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي فيها .

والدستور الأمريكي هو أقدم دستور مكتوب نافذ المفعول في العالم ، كما أنه يشكل نموذجاً يحتذى عدد من الدساتير في مختلف أنحاء العالم . ويعود سبب ديمومة هذا الدستور إلى بساطته ومرونته . ومع أن ما قُصد به أصلاً كان توفير إطار لحكم أربعة ملايين نسمة في ثلاث عشرة مستعمرة شديدة الاختلاف والتباين تقع كلها على ساحل المحيط الأطلسي ، فإن أحكامه الأساسية كانت على قدر كبير من سلامة التفكير بحيث تلبى الآن ، ولم يُدخل عليها سوى ستة وعشرين تعديلاً ، حاجات أكثر من ٢٤٠ مليون شخص

في خمسين ولاية هي الآن أكثر تبايناً واختلافاً من المستعمرات السابقة وتمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي .

ولم يكن السبيل المفضي إلى الدستور خالياً من العقبات وسهلاً . وصحيح أنه تمت صياغة مسودة له في عام ١٧٨٧ ، لكن ذلك لم يحصل إلا بعد مناقشات ومداولات مكثفة وبعد تجربة في الحكم الفدرالي استمرت ست سنوات . فقد كانت المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة المنتشرة على طول الساحل الشرقي لما يعرف اليوم بالولايات المتحدة قد أعلنت استقلالها عن انكلترا في عام ١٧٧٦ . وقبل عام من ذلك اندلعت الحرب بين المستعمرات وبريطانيا العظمى ، حرب استقلال استمرت ستة أعوام مريرة . وأثناء تلك الحرب وضعت هذه المستعمرات ، التي أصبحت تطلق على نفسها اسم « الولايات المتحدة الأميركية » ، ميثاقاً جمعها كلها في دولة واحدة . وقد تبنى مؤتمر للولايات عقد في عام ١٧٧٧ هذا الميثاق الذي سمي بـ « وثيقة الاتحاد والوحدة الدائمة » ، وتم التوقيع عليه رسمياً في تموز / يوليو ١٧٧٨ . وأصبح الميثاق ملزماً عندما صادقت عليه آخر تلك الولايات ، وهي ولاية ماريلاند ، في آذار / مارس ١٧٨١ .

أقامت « وثيقة الاتحاد » رابطة غير وثيقة العرى بين الولايات ، وأنشأت حكومة فدرالية ذات سلطات محدودة جداً . ففي المجالات الحساسة أمثال شؤون الدفاع والمالية العامة والتجارة ، كانت الحكومة الفدرالية تحت رحمة الهيئات التشريعية في الولايات . ولم يكن هذا الترتيب مما يفضي إلى الاستقرار أو القوة . وفي غضون وقت قصير - أقل من ست سنوات - بدا ضعف الاتحاد جلياً للجميع . فمن الناحيتين السياسية والاقتصادية كانت الدولة

الجديدة تقارب حالة الفوضى . وكما قال جورج واشنطن ، فإن الولايات الثلاث عشرة لم يكن يربطها سوى « حبل من رمال » .

في ظل تلك الأوضاع السيئة تمت صياغة دستور الولايات المتحدة . ففي شباط / فبراير ١٧٨٧ وجّه « الكونغرس القاري » ، وهو الهيئة التشريعية للجمهورية آنذاك ، دعوة إلى جميع الولايات كي توفد مندوبين عنها إلى مدينة فيلادلفيا لإعادة النظر في أحكام « وثيقة الاتحاد » . والتأم المؤتمر الدستوري ، أوالفدرالي ، في ٢٥ أيار / مايو ١٧٨٧ في « قاعة الاستقلال » التي تم فيها تبني « إعلان الاستقلال » قبل ١١ عاماً ، في ٤ تموز / يوليو ١٧٧٦ . ومع أن تفويض المندوبين كان محصوراً بتعديل « وثيقة الاتحاد » ، قرر هؤلاء إغفال تلك الوثيقة وشرعوا في وضع ميثاق لنظام حكم جديد كلياً ، وأكثر مركزية . وأنجزت الوثيقة الجديدة وهي الدستور في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٧٨٧ وتم تبنيها رسمياً في الرابع من آذار / مارس ١٧٨٩ .

وكان في عداد المندوبين الخمسة والخمسين الذين صاغوا نص الدستور غالبية الزعماء البارزين ، أو « الآباء المؤسسين » ، في الدولة الجديدة . وكان المندوبون يمثلون مجموعة واسعة من المصالح والاهتمامات والخلفيات والمواقع الحياتية . إلا أنهم اتفقوا كلهم على هدف أساسي واحد عبروا عنه في مقدمة الدستور وهو :

« نحن شعب الولايات المتحدة ، رغبة منا في إقامة اتحاد أكثر كمالاً ، وفي توطيد العدالة ، وضمان الاستقرار الداخلي ، وتوفير سبل الدفاع المشترك ، ونشر الازدهار ، وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة ، نضع ونرسم هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية » .

وكان هدف الدستور الأساسي إيجاد حكومة قوية منتخبة تستجيب مباشرة لإرادة الشعب . ولم ينشأ مفهوم الحكم الذاتي لدى الأمريكيين آنذاك ؛ فقد كان هناك بالفعل نوع من الحكم الذاتي في انكلترا في ذلك الوقت . ولكن الدرجة التي ألزم فيها الدستور الولايات المتحدة بحكم الشعب كانت فريدة ، وحتى ثورية ، بالمقارنة مع أنظمة الحكم الأخرى التي كانت قائمة في العالم وقتئذ .

ويختلف الدستور اختلافاً شديداً عن وثيقة الاتحاد في أنه أنشأ حكماً مركزياً ، أو فدرالياً ، قوياً يتمتع بسلطات واسعة في مجال تنظيم العلاقات بين الولايات ، ويتحمل وحده المسؤولية في مجالات أمثال الشؤون الخارجية والدفاع .

وقد تبين للعديد من الناس أنه كان من الصعب قبول المركزية . فالذين استوطنوا أميركا كانوا في معظمهم من الأوروبيين الذين غادروا أوطانهم هرباً من القمع والاضطهاد السياسي أو الديني ، ومن النظم الاقتصادية غير المرنة التي كانت تسود « العالم القديم » والتي كانت تقيد الإنسان في موقع حياتي معين بغض النظر عن مهارته أو طاقته . وكانت الحرية الشخصية موضع تقدير بالغ من قبل أولئك المستوطنين الذين كانوا يحاذرون أية سلطة — لاسيما سلطة الحكومة — قد تحد من حرياتهم الفردية . وكانت الخشية من سلطة مركزية قوية شديدة إلى درجة أن ولاية رود أيلاند امتنعت عن إيفاد مندوبين إلى فيلادلفيا اعتقاداً منها أن حكومة قوية تتولى السلطة في كل أنحاء البلاد قد تشكل تهديداً لقدرة مواطنيها على تولي شؤونهم بأنفسهم .

وكان التنوع الهائل في الدولة الجديدة عائقاً كبيراً أيضاً في وجه الوحدة . فأفراد الشعب الذين خولهم الدستور انتخاب الحكومة المركزية وضبطها كانوا مختلفين جداً في أصولهم ومعتقداتهم

ومصالحهم . وقد جاءت غالبية هؤلاء من انكلترا لكن البعض هاجر أيضاً من السويد والنرويج وفرنسا وهولندا وبروسيا وبولندا وبلدان عديدة أخرى . وكانت معتقداتهم الدينية متنوعة وموضع تمسك شديد في معظم الحالات . فقد كان بينهم الانجليكان والكاثوليك والكلفانيون والهيغونو واللوثريون والكويكرز واليهود والملحدون . ومن الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، كان الأميركيون يتراوحون بين أرستقراطيين يملكون الأراضي وبين عبيد أحضروا من أفريقيا وخدم مرتبطين بعقود يعملون لتسديد ديونهم . إلا أن العمود الفقري للبلاد أو الجانب الأعظم من السكان ، كان يتمثل في الطبقة الوسطى المؤلفة من مزارعين وحرفيين وتجار وميكانيكيين وبحارة وصانعي سفن وحائكين ونجارين وأصحاب مهن وحرف عديدة أخرى .

وكان الأميركيون آنذاك ، شأنهم اليوم ، يعتقدون أفكاراً ويتبنون آراء متباينة جداً حول جميع القضايا ، بما في ذلك الحكمة من الانفصال عن التاج البريطاني . وخلال الثورة الأميركية فرّ عدد كبير من الموالين لبريطانيا ، وكانوا يعرفون بـ « التوري » ، من البلاد واستوطن معظمهم شرق كندا . وشكل الذين بقوا منهم كتلة معارضة ذات شأن ، رغم وجود خلافات بينهم حول أسباب معارضة الثورة وحول طبيعة التفاهم الذي يجب أن يتوصلوا إليه مع الجمهورية الأميركية الجديدة .

وفي القرنين الماضيين ، ازداد تنوع الشعب الأمريكي ، ومع ذلك أصبحت وحدة الدولة الأميركية أكثر قوة ومتانة . ومن الولايات الثلاث عشرة الأصلية الواقعة على ساحل الأطلسي ، امتدت الولايات المتحدة غرباً عبر القارة الأميركية بأكملها . وهي تتكون

حالياً من ٥٠ ولاية ، كانت ولايتا ألاسكا وهاواي آخر ولايتين انضمتا إليها وذلك عام ١٩٥٩ . وطوال القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين ، أسهم سيل لا نهاية له من المهاجرين بمهاراتهم وتراثهم الحضاري في نمو البلاد . وعبر الرواد جبال الأبالاش في شرقي البلاد واستوطنوا وادي المسيسيبي والسهول الكبرى ، في وسط القارة ، ثم عبروا جبال الروكي ووصلوا إلى شواطئ المحيط الهاديء التي تبعد مسافة ٤٥٠٠ كيلومتر إلى الغرب من المناطق الواقعة على ساحل الأطلسي التي استقر فيها المستوطنون الأوائل . ومع اتساع رقعة البلاد ، أصبحت ضخامة ما فيها من الموارد الطبيعية جليلة للجميع : مساحات شاسعة من الغابات العذراء ، وكميات هائلة من الفحم الحجري والنحاس والحديد والنفط وطاقات مائية وافرة وتربة خصبة .

وولدت ثروة الدولة الجديدة تنوعاً آخر من لديها ، أدى إلى بروز مجموعات مصالح إقليمية وتجارية جديدة . فأخذ مالكو السفن في الساحل الشرقي يدعون إلى حرية التجارة ، في حين أخذ الصناعيون في الغرب الأوسط يطالبون بفرض رسوم على المستوردات حماية لمركزهم في السوق الأميركية المتنامية . أما المزارعون فطالبوا بأجور شحن منخفضة وأسعار منتجات عالية . وأراد أصحاب المطاحن والمخابز أن تكون أسعار الحبوب متدنية ، بينما أراد أصحاب السكك الحديدية الحصول على أعلى ما يستطيعون الحصول عليه من أجور الشحن . أما رجال المصارف في نيويورك ومنتجو القطن في الجنوب ومربو الماشية في تكساس والعاملون في صناعة الخشب في أوريغون فقد كانت لديهم كلهم آراء مختلفة حول الاقتصاد ودور الحكومة في تنظيمه .

وكانت مهمة الدستور المتواصلة ، وكذلك مهمة الحكومة التي أنشأها ، التقريب بين جميع هذه المصالح المتفرقة وإيجاد أرضية مشتركة ، وفي نفس الوقت حماية الحقوق الأساسية لجميع أفراد الشعب . وعندما قام « الآباء المؤسسون » بصياغة الدستور ، لم تكن تتوفر لديهم أية سابقات تذكر للاسترشاد بها . فوثيقة الاتحاد كانت قد أقامت حكومة فدرالية ، لكن سلطات تلك الحكومة كانت محدودة جداً بحيث أن الولايات لم تكن متحدة إلا بالاسم فقط . ولكن رغم أن تجربة النظام الفدرالي كانت محدودة ، فإن الخبرة في فن الحكم الذاتي كانت واسعة جداً . فقبل إعلان الاستقلال بوقت طويل ، كانت المستعمرات وحدات حكومية عاملة يديرها الشعب . وبعد بدء الثورة في الفترة بين الأول من كانون الثاني / يناير ١٧٧٦ و٢٠ نيسان / ابريل ١٧٧٧ ، وضعت عشر ولايات من أصل ١٣ ولاية دساتير خاصة بها ، وكان لمعظمها حكام منتخبون من قبل هيئاتها التشريعية . كما كانت تلك الهيئات تنتخب بالتصويت الشعبي .

وبالمقارنة مع تعقيدات الحكم المعاصر ، فإن مشاكل حكم أربعة ملايين نسمة في أوضاع اقتصادية أقل تطوراً بكثير تبدو قليلة بالفعل . لكن واضعي الدستور لم يكونوا يعملون لحاضر الأمة فحسب بل لمستقبلها أيضاً . وكانوا يدركون تماماً ضرورة قيام بنية للحكم تكون صالحة لا لهم في زمنهم وحسب ، بل للأجيال القادمة أيضاً . لذلك ضمنوا الدستور بنداً لتعديله عندما تتطلب الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ذلك . ومنذ المصادقة على الدستور تم إدخال ستة وعشرين تعديلاً عليه ، وقد أثبتت مرونة ذلك الدستور على أنها واحدة من أعظم مكامن قوته . فبدون مثل

هذه المرونة ، لا يعقل أن تلبى وثيقة صيغت قبل أكثر من مائتي عام بصورة فعالة حاجات ٢٤٠ مليون نسمة ، وآلاف مؤلفة من الوحدات الحكومية على جميع المستويات في الولايات المتحدة اليوم . ولا كان بالإمكان تطبيقها بنفس القوة والدقة على مشاكل بلدات صغيرات ومدن كبرى .

وهكذا يتبوأ الدستور والحكومة الفدرالية قمة هرم حكومي يضم سلطات وصلاحيات محلية وولائية . وفي النظام الأميركي تتمتع الحكومات على كل مستوى بدرجة كبيرة من الاستقلالية وتحفظ لنفسها ببعض الصلاحيات الخاصة . إما الخلافات بين هذه الكيانات أو مستويات الحكم وصلاحياتها فتفصل فيها المحاكم . إلا أن هناك مسائل تتعلق بمصلحة البلاد ككل وتتطلب تعاون مختلف مستويات الحكم في نفس الوقت . والدستور ينص على الترتيبات اللازمة لذلك أيضاً . فالمدارس الرسمية الأميركية مثلاً تدار من قبل السلطات المحلية على العموم وهي تلتزم بمعايير تطبق في الولاية ككل . لكن الحكومة الفدرالية تقدم أيضاً مساعدات للمدارس ، ذلك لأن الثقافة والتحصيل العلمي هما من المصالح القومية الحيوية ، كما تقوم الحكومة الفدرالية بفرض معايير موحدة تهدف إلى تعزيز توفر فرص التعليم لكل المواطنين بالتساوي . وفي مجالات أخرى مثل الإسكان والصحة والرعاية الاجتماعية ، هناك مشاركة مماثلة بين مستويات الحكم المختلفة .

والحقيقة أنه ليس هناك نتاج للمجتمع الإنساني يبلغ حد الكمال . وقد يكون دستور الولايات المتحدة ، رغم تعديلاته العديدة ، لا يزال يتضمن بعض العيوب التي ستظهر مستقبلاً في فترات الأزمات . لكن قرنين من النمو والازدهار الذي لا يضاهي

أثبتنا بعد نظر الرجال الخمسة والخمسين الذي عملوا طوال صيف عام ١٧٨٧ لإرساء أسس نظام الحكم الأميركي .

صياغة الدستور

اتسمت الفترة بين تبني وثيقة الاتحاد في عام ١٧٨١ وصياغة الدستور الجديد في عام ١٧٨٧ بالضعف والشقاق والاضطراب . ولم تكن وثيقة الاتحاد تنص على قيام سلطة تنفيذية لتنفيذ القوانين ولا على قيام نظام قضائي عام لتفسيرها . وكان الكونغرس ، وهو جهاز تشريعي ، الأداة الوحيدة لحكم البلاد ككل ، لكنه لم يكن يملك سلطة إجبار الولايات على عمل أي شيء خلافاً لإرادتها . وكان بإمكانه - نظرياً - إعلان الحرب وتعبئة الجيش لكن لم يكن قادراً على حمل أية ولاية على الإسهام بحصتها من الجنود أو من الأسلحة والتجهيزات الضرورية لهم . وكان للكونغرس أن يلجأ إلى الولايات بغية تأمين الإيرادات الضرورية لتمويل نشاطاته ، إنما لم يكن في وسعه معاقبة أية ولاية لعدم المساهمة بحصتها من الموازنة الفدرالية . وكان فرض الضرائب والرسوم وإدارتها متروكاً للولايات ، وكان بإمكان كل ولاية إصدار عملتها الخاصة . أما في النزاعات التي تحصل بين الولايات ، وكان هناك العديد منها حول الحدود ، فكان الكونغرس يلعب دور الوسيط والقاضي ، إنما لم يكن في مقدوره إجبار الولايات على قبول قراراته .

وكانت النتيجة فوضى عارمة . ونتيجة لافتقارها إلى سلطة تحصيل الضرائب ، غرقت الحكومة الفدرالية في الدين . وقامت سبع من الولايات الثلاث عشرة بطبع كميات كبيرة من الأوراق النقدية - كانت ذات قيمة اسمية مرتفعة وقدرة شرائية متدنية جداً -

من أجل دفع مرتبات الجنود ومختلف الدائنين ولتسديد الديون بين المزارعين الصغار ومالكي المزارع الكبرى .

وعلى نقيض ذلك ، فرضت الهيئة التشريعية لولاية مساتشوستس ضرائب باهظة وجعلت كمية عملتها محدودة جداً ، الأمر الذي دفع إلى تشكيل جيش صغير من المزارعين بزعامة دانيال شيز ، وكان نقيباً في الجيش إبان حرب التحرير . وحاول شيز ، وآخرون معه ، احتلال مبنى حكومة الولاية مطالبين بإلغاء تنفيذ الرهونات العقارية وإسقاط الرهونات غير المنصفة . واستدعت القوات لقمع الثورة لكن الحكومة الفدرالية أخذت علماً بما حدث .

ونظراً لعدم وجود نظام مستقر وموحد للعملة تعطلت التجارة بين الولايات ومع الدول الأخرى . كما أن قيمة العملة الورقية لم تكن تتفاوت بين ولاية وأخرى فحسب ، بل إن بعض الولايات مثل نيويورك وفيرجينيا فرضت رسوماً على المنتجات الواردة إلى موانئها من ولايات أخرى ، مما جعل تلك الولايات ترد بتدابير انتقامية . وكان في وسع الولايات أن تقول ، كما قال المسؤول الفدرالي عن المالية : « لقد ضاع اعتبارنا المالي » . ومما زاد في تعقيد مشاكلها هو أن هذه الولايات المستقلة حديثاً لم تعد ، لانفصالها عن بريطانيا في حرب ، تتلقى معاملة مميزة في الموانئ البريطانية . وعندما حاول السفير جون أدامس التفاوض بشأن معاهدة تجارية في عام ١٧٨٥ ، رفض البريطانيون ذلك على أساس أن الولايات فرادى لن تكون ملتزمة بها . كما أغاظ البريطانيين امتناع الأمريكيين عن دفع تعويضات عن الممتلكات التي صودرت خلال الثورة .

ومن المؤكد أن تكون حكومة مركزية ضعيفة ، لا تملك قوة عسكرية لدعم سياساتها ، عاجزة عن إثبات وجودها في الشؤون

الخارجية كذلك . فقد رفض البريطانيون سحب قواتهم من حصون ومراكز تجارية في منطقة شمال غرب الدولة الجديدة ، خلافاً لما وافقوا عليه في معاهدة السلام لعام ١٧٨٣ . وتفاقت الأمور عندما بدأ الضباط البريطانيون المرابطون على الحدود الشمالية والضباط الأسبان في الجنوب تزويد القبائل الهندية المختلفة بالأسلحة وتشجيعها على مهاجمة المستوطنين الأميركيين . كما رفض الأسبان ، الذين كانوا يسيطرون على مقاطعتي فلوريدا ولوزيانا وكذلك على كل الأقاليم الواقعة غربي نهر المسيسيبي ، السماح للمزارعين في الغرب باستخدام ميناء نيو أورليانز لشحن منتجاتهم .

ورغم ظهور دلائل على إستعادة الازدهار في بعض مناطق الدولة الحديثة ، استمرت المشاكل الداخلية والخارجية في الازدياد . وأصبح واضحاً في صورة متزايدة أن حكومة الاتحاد المركزية لم تكن قوية بما يكفي لإقامة نظام مالي سليم ، وتنظيم التجارة ، وفرض تنفيذ المعاهدات ، وممارسة الضغط العسكري ضد الأعداء الخارجيين عند الحاجة . كما تزايدت حدة الانقسامات والنزاعات الداخلية بين المزارعين والتجار ، وبين الدائنين والمدينين ، وبين الولايات . وحذر جورج واشنطن ، وكان عصيان شير الذي قام به مزارعون يائسون في عام ١٧٨٦ والذي سحق قبل فترة وجيزة لإيزال ماثلاً في الأذهان ، « هناك أمور قابلة للاشتعال في كل ولاية وأن شرارة واحدة قد تشعل النار فيها » .

ذلك الشعور باحتمال وقوع الكارثة وضرورة إحداث تغيير جذري كان يسود المؤتمر الدستوري الذي بدأ اجتماعاته في ٢٥ أيار / مايو ١٧٨٧ . وكان كل المندوبين مقتنعين بأن حكومة مركزية فعالة تتمتع بمجموعة كبيرة من السلطات التي يمكن تنفيذها يجب أن تحل محل

الكونغرس العاجز الذي أنشأته وثيقة الاتحاد . وما أن بدأت أعمال المؤتمر اتفق أعضاء الوفود على أن يكون نظام الحكم الجديد مؤلفاً من ثلاثة فروع منفصلة : فرع تشريعي وفرع قضائي وفرع تنفيذي . يتمتع كل منها بسلطات واضحة توازن الفرعين الآخرين . كما تم الاتفاق على أن يكون الفرع التشريعي مؤلفاً من مجلسين على غرار البرلمان البريطاني .

لكن في ما يتعدى تلك النقطة ، كانت هناك خلافات حادة في وجهات النظر هددت أحياناً بتعطيل المؤتمر ووقف أعماله قبل وضع مسودة الدستور . فالولايات الكبرى كانت تحبذ التمثيل النسبي في الهيئة التشريعية ، أي أن يكون لكل ولاية عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها . أما الولايات الصغرى ، التي كانت تخشى سيطرة الولايات الكبرى ، فقد أصرت على تمثيل متساو لجميع الولايات . وحل « الحل الوسط الأكبر » القضية بأن أعطى كل ولاية تمثيلاً متساوياً في أحد مجلسي الكونغرس ، وتمثيلاً نسبياً في المجلس الآخر . وهكذا أعطيت كل ولاية مقعدين في مجلس الشيوخ ، أما في مجلس النواب فإن عدد مقاعد كل ولاية أصبح يعتمد على عدد سكانها . ولأنه اعتبر الهيئة الأكثر استجابة لشعور الأغلبية ، أعطي مجلس النواب صلاحية تقديم جميع التشريعات المتعلقة بالموازنة الفدرالية والعائدات .

وقد أنهى « الحل الوسط الأكبر » الخلاف بين الولايات الكبرى والصغرى ، لكن طوال ذلك الصيف الطويل تم التوصل إلى حلول وسطى وتسويات عديدة أخرى . فبعض المندوبين ، الذين كانوا يتخوفون من إعطاء الشعب الكثير من السلطة ، طالبوا باختيار جميع المسؤولين الفدراليين عن طريق انتخابات غير مباشرة ، في حين أراد

آخرون توسيع القاعدة الانتخابية إلى أقصى حد ممكن . وأراد البعض حرمان الأقاليم الغربية من أن تصبح ولايات في نهاية المطاف . ورأى آخرون أن قوة البلاد في المستقبل تكمن في الأراضي البكر الواقعة خلف جبال الأبلاش . وكانت هناك مصالح فئوية تتعين الموازنة بينها ؛ ووجهات نظر مختلفة يتوجب التوفيق بينها ، لاسيما في صدد مدة ولاية الرئيس وصلاحياته وطريقة انتخابه ؛ كما كانت هناك آراء متضاربة حول دور القضاء الفدرالي .

وقد سهلت نوعية المندوبين الممتازة في ذلك المؤتمر سبل التوصل إلى حلول وسطى . ولم يغيب عن المؤتمر سوى قلة من كبار قادة الثورة الأمريكية . فتوماس جيفرسون وجون آدمز - اللذان أصبحا في ما بعد رئيسين للبلاد - كانا في ذلك الوقت يقومان بمهامهما كسفيران لأميركا لدى فرنسا وبريطانيا ؛ وكان جون جاي مشغولاً بأعماله كوزير للشؤون الخارجية في الإتحاد . ثم أن حفنة من الآخرين ، ومنهم صامويل آدمز وباتريك هنري ، أثرت عدم الاشتراك في أعمال المؤتمر إيماناً منها بسلامة البنية الحكومية القائمة أما الذين حضروا المؤتمر فكان أشهرهم جورج واشنطن ، بطل الثورة ، الذي ترأس المؤتمر . وحضره أيضاً بنجامين فرانكلين ، العالم والأستاذ والدبلوماسي الحكيم المسن . وكان من حضور المؤتمر أيضاً رجال بارزون مثل جيمس ماديسون من فرجينيا وغوفيرنور موريس من بنسلفانيا والكساندر هاملتون ، المحامي الشاب اللامع من نيويورك .

وحتى أصغر المندوبين سناً ، وكانوا في العشرينات أو الثلاثينات من العمر ، أظهروا فعلاً مواهب سياسية وفكرية . وكتب توماس

جيفرسون في باريس إلى جون آدمز في لندن قائلاً: « إنها حقاً جمعية مؤلفة من أنصاف آلهة » .

وكانت بعض الأفكار التي تضمنها الدستور جديدة ، إلا أن العديد منها أخذ عن التقليد الحكومي البريطاني واكتسب من التجربة العملية التي مارستها الولايات الثلاث عشرة في الحكم الذاتي . وكان إعلان الاستقلال مرشداً مهماً ، إذ أبقى أذهان المندوبين مركزة على مفاهيم الحكم الذاتي والحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية . كما كان لكتابات بعض الفلاسفة السياسيين الأوروبيين أمثال مونتيسكيو ولوك تأثيرها أيضاً .

وفي أواخر تموز (يوليو) ، تم تعيين لجنة لصياغة وثيقة تستند إلى الاتفاقات التي سبق التوصل إليها . وبعد شهر آخر من النقاش والتنقيح ، وضعت لجنة ثانية ، برئاسة غوفرنور موريس ، الصيغة النهائية للدستور التي عرضت في ١٧ أيلول / سبتمبر على المندوبين للتوقيع عليها . ولم يكن جميع المندوبين راضين عن النتائج ، فبعضهم غادر المؤتمر قبل حفل التوقيع في حين رفض ثلاثة من الباقين التوقيع على الوثيقة ، وهم إدموند راندولف وجورج مايسون من فرجينيا والبريدج غاري من ولاية مساتشوستس . ولعل ما من أحد من الذين وقعوا على الوثيقة ، وكان عددهم ٣٩ مندوباً ، كان راضياً تماماً . وقد وصف بنجامين فرانكلين آراء هؤلاء ببراءة حين قال : « هناك عدة أجزاء من هذا الدستور لا أوافق عليها في الوقت الحاضر ، ولكنني لست واثقاً من أنني لن أوافق عليها قط في المستقبل » . وأضاف أنه مع ذلك يوافق على الدستور « لأنني لا أتوقع شيئاً أفضل ، ولأنني لست واثقاً من أنه ليس الأفضل » .

المصادقة على الدستور : بداية جديدة

وأصبح الطريق بعد ذلك ممهداً أمام عملية المصادقة الشاقة ، أي قبول الدستور من قبل ما لا يقل عن تسع ولايات . وكانت ولاية ديلاوير أول من صادق ، وتبعتها بسرعة كل من نيوجيرسي وجورجيا . وفي ولايتي بنسلفانيا وكونيكتيكت تمت المصادقة بأكثرية كبيرة . أما في ولاية مساتشوستس فدارت مناقشة حامية ، كان من نتيجتها أن اشترطت الولاية لمصادقتها على مسودة الدستور إضافة عشرة تعديلات تضمن بعض الحقوق الأساسية من بينها حرية الدين والتعبير والصحافة والاجتماع ، وتشكيل ميليشيا بدلاً من جيش نظامي ، وحق المحاكمة أمام هيئة محلفين ، وحظر التفتيش والاعتقال بدون سبب معقول . (أضاف عدد من الولايات الأخرى شروطاً مماثلة ، أما التعديلات العشرة - التي أصبحت تعرف بـ « وثيقة الحقوق » - فأدخلت في صلب الدستور عام ١٧٩١) . وبحلول أواخر حزيران / يونيو ١٧٨٨ ، كانت ولايات ماريلاند وساوث كارولينا ونيوهامبشير قد صادقت على الدستور ، موفية بذلك شرط المصادقة عليه من قبل تسع ولايات . وبذلك أصبح الدستور نافذ المفعول قانوناً . إلا أن ولايتين قويتين وحيويتين هما نيويورك وفرجينيا بقيتا غير مستقرتين على رأي ، وكذلك كان أمر الولايتين الصغيرتين رود أيلاند ونورث كارولينا . وكان من الواضح أن وضع الدستور سيبقى مقلقاً إذا لم يحظ بموافقة ولايتي نيويورك وفرجينيا على الأقل .

وفي فرجينيا كانت هناك انقسامات حادة حول هذا الأمر ، لكن نفوذ جورج واشنطن ، الذي كان يدعو إلى المصادقة وبمحبذا ، جعل الهيئة التشريعية في الولاية تصادق على الدستور في ٢٦ حزيران / يونيو ١٧٨٨ بأكثرية ضئيلة . أما في نيويورك فقد تضافرت جهود الكساندر

هاملتون وجيمس ماديسون وجون جاي في إعداد ونشر سلسلة رائعة من الحجج تأييداً للدستور ، عرفت بـ « الأوراق الفدرالية » وتمكن هؤلاء من الفوز بالمصادقة على الدستور بأغلبية ضئيلة في ٢٦ تموز / يوليو . وفي تشرين الثاني / نوفمبر وافقت ولاية نورث كارولينا . وبقيت ولاية رود أيلاند ممتنعة عن المصادقة حتى عام ١٧٩٠ عندما أصبح موقفها ، كولاية صغيرة ضعيفة تحيط بها جمهورية كبيرة قوية ، مما يتعذر الدفاع عنه .

وبدأت عملية تنظيم الحكم بعد وقت قصير من مصادقة ولايتي نيويورك وفرجينيا . وفي ١٣ أيلول / سبتمبر ١٧٨٨ اختار الكونغرس مدينة نيويورك مقراً للحكومة الجديدة . وحدد أيضاً أول يوم أربعاء من شهر كانون الثاني / يناير ١٧٨٩ موعداً لاختيار ناخبي الرئيس ، وأول يوم أربعاء من شهر شباط / فبراير موعداً لاجتماع هؤلاء الناخبين لانتخاب الرئيس ، وأول يوم أربعاء من شهر آذار / مارس موعداً لافتتاح دورة الكونغرس الجديد .

وبموجب الدستور ، كانت للهيئة التشريعية في كل ولاية صلاحية تقرير كيفية اختيار ناخبي الرئيس ، وكذلك تقرير كيفية اختيار النواب والشيوخ . وأثر بعض الولايات إجراء انتخابات مباشرة من قبل الشعب ، في حين فضل البعض الآخر قيام هيئة التشريعية بعملية الانتخاب ، وجبذت قلة منها طريقة تجمع بين الاثنين . وكان التنافس بين المرشحين شديداً ؛ كما كان التأخير في التحضير لأول انتخابات تجري بموجب الدستور الجديد أمراً لا مفر منه . فقد اختارت ولاية نيوجيرسي ، مثلاً ، الانتخابات المباشرة ؛ لكنها غفلت عن تحديد موعد لإقفال مراكز الاقتراع ، فبقيت تلك مفتوحة طوال ثلاثة أسابيع .

وكان يوم الرابع من آذار / مارس قد تحدد موعداً لبدء التنفيذ التام والنهائي لأحكام الدستور . لكنه لم يكن قد وصل إلى مدينة نيويورك في ذلك الموعد سوى ١٣ نائباً من أصل ٥٩ ، وثمانية شيوخ من أصل ٢٢ . (بقيت المقاعد المخصصة لولايتي نورث كارولينا ورود أيلاند شاغرة إلى ما بعد مصادقتها على الدستور) . وفي نهاية المطاف اكتمل النصاب القانوني لانعقاد مجلس النواب في الأول من نيسان / أبريل ، ولانعقاد مجلس الشيوخ في السادس منه . وعقد المجلسان جلسة مشتركة لفرز أصوات ناخبي الرئيس .

ولم يفاجأ أحد عندما انتخب جورج واشنطن بالإجماع أول رئيس للبلاد . أما الفائز بمنصب نائب الرئيس فكان جون آدمز من ولاية مساتشوستس . ووصل آدمز إلى نيويورك في ٢١ نيسان / أبريل ١٧٨٩ كما وصلها جورج واشنطن في ٢٣ منه . وفي الثلاثين من نيسان / أبريل ١٧٨٩ ، أدى الرجلان اليمين الدستورية وتسليما مهام منصبيهما . وبذلك أنجزت مهمة تأليف الحكومة الجديدة ، وبدأت مهمة إدارة أول جمهورية في العالم .

الدستور كقانون أعلى للبلاد

يصف الدستور الأمريكي نفسه بأنه « القانون الأعلى للبلاد » . ويعني هذا التعبير أنه إذا تناقضت أحكام دساتير الولايات أو القوانين الصادرة عن هيئاتها التشريعية أو عن الكونغرس مع الدستور الفدرالي ، تكون مثل هذه الدساتير والقوانين باطلة ولاغية . وقد أكدت ، وعززت ، القرارات التي أصدرتها المحكمة العليا على مدى قرنين مبدأ سمو الدستور هذا .

والسلطة النهائية هي في يد الشعب الأمريكي ، الذي يستطيع

تعديل القانون الأساسي إذا أراد ، وذلك عن طريق تعديل الدستور أو وضع دستور جديد – نظرياً على الأقل . ولكن الشعب لا يمارس سلطته بصورة مباشرة ، فهو يفوض إلى مسؤولين رسميين ، منتخبين ومعينين ، ممارسة شؤون الحكم الاعتيادية .

وسلطات المسؤولين الرسميين محدودة ، فأعمالهم يجب أن تكون متوافقة مع أحكام الدستور والقوانين التي تصدر وفقاً له . كما أن على المسؤولين المنتخبين ، إذا أرادوا الاستمرار في مناصبهم ، أن يترشخوا لإعادة انتخابهم في فترات دورية ، وعندها تخضع سجلات أعمالهم للتمحيص والتدقيق العلنيين . أما المسؤولون المعينون فيؤدون أعمالهم بما يرضي الشخص أو السلطة التي تعينهم . ويمكن إقالةهم عندما لا يكون أداؤهم مرضياً . أما قضاة المحكمة العليا والقضاة الفدراليين الآخرين ، وكل هؤلاء يعينهم الرئيس ، فإن تعيينهم يكون لمدة الحياة كي يكونوا متحررين من الالتزامات السياسية والنفوذ السياسي .

ويعبر الشعب الأميركي عن إرادته عادة بواسطة صناديق الاقتراع ، لكن الدستور ينص على عزل المسؤول ، ولو المنتخب ، من منصبه في حالات الإفراط في سوء التصرف أو مخالفة مقتضيات ذلك المنصب ، وذلك عن طريق عملية اتهام ومحكمة تتم في الكونغرس . فالدستور ينص في الفقرة الرابعة من المادة الثانية على ما يلي :

« يعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع الموظفين الرسميين المدنيين في الولايات المتحدة من مناصبهم إذا صدر بحقهم اتهام نيابي وتمت إدانتهم بجرم الخيانة أو الرشوة أو أية جرائم أوجع خطيرة أخرى » .

والإتهام البرلماني قرار يصدر عن الهيئة التشريعية في حق مسؤول حكومي ، ولا يعني ، كما يسود الاعتقاد ، أن المسؤول المعني قد دين بتلك التهم . فكما ينص الدستور ، يقوم مجلس النواب بتوجيه اتهامات بسوء التصرف عن طريق التصويت على قرار اتهامي . ثم تجرى محاكمة المسؤول المتهم في مجلس الشيوخ ، على أن يترأس رئيس المحكمة العليا تلك المحاكمة .

وتعتبر هذه العملية تدبيراً شديداً جداً ، إذ أنها نادراً ما تستخدم . وقد صدر عن مجلس النواب ١٦ قراراً اتهامياً فقط في تاريخ البلاد . وكان ١٢ من أصل الستة عشر شخصاً الذين صدر بحقهم قرار اتهام برلماني قضاة فدراليين ، كما كان الأشخاص الستة الذين دانهم مجلس الشيوخ من هؤلاء القضاة .

وفي عام ١٨٦٨ ، صدر قرار اتهام برلماني بحق الرئيس أندرو جونسون تضمن تهماً تتعلق بالمعاملة التي لقيتها الولايات الكونفدرالية المهزومة في أعقاب الحرب الأهلية . إلا أن مجلس الشيوخ لم يتمكن — بفارق صوت واحد — من تأمين أغلبية الثلثين اللازمة لإدانة جونسون ، الذي أكمل ولايته . وفي عام ١٩٧٤ ، ونتيجة لقضية ووترغيت ، استقال الرئيس ريتشارد نيكسون من منصبه بعد أن أوصت اللجنة العدلية في مجلس النواب بتوجيه الاتهام له ، إنما قبل أن يتمكن مجلس النواب بكامل أعضائه من التصويت على قرار الاتهام .

وبالمثل ، يخضع المسؤولون الحكوميون في الولايات لهذا الإجراء الذي يمكن للهيئات التشريعية في ولاياتهم اتخاذه . ففي عام ١٩٨٨ ، مثلاً ، أصدر مجلس نواب ولاية أريزونا قراراً اتهامياً بحق حاكم الولاية ، وتمت محاكمته في مجلس شيوخ الولاية حيث دين وعزل من منصبه .

مبادئ الحكم

رغم أن الدستور تغير من عدة نواح منذ تبنيه ، فإن مبادئه الأساسية بقيت كما كانت عليه في عام ١٧٨٩ . وهذه المبادئ هي :

— فروع الحكومة الرئيسية الثلاثة مستقلة ومتميزة عن بعضها البعض . والصلاحيات والسلطات الممنوحة لكل منها توازنها بدقة سلطات الفرعين الآخرين . وكل من هذه الفروع يراقب ويضبط ما يمكن أن يقوم به الفرعان الآخرون من تجاوزات .

— يسمو الدستور ، والقوانين الصادرة بموجب أحكامه ، والمعاهدات التي يعقدها الرئيس ويصادق عليها مجلس الشيوخ ، على كل ما عداها من قوانين ، وعلى كل الإجراءات والأنظمة التي تتخذها وتضعها السلطة التنفيذية .

— كل الناس متساوون أمام القانون وفي حق التمتع بحميته . وكل الولايات متساوية ، ولا يجوز لأي منها تلقي معاملة خاصة من قبل الحكومة الفدرالية . وعلى كل ولاية ، ضمن حدود الدستور ، احترام قوانين الولايات الأخرى والاعتراف بها . وعلى حكومات الولايات ، شأن الحكومة الفدرالية ، أن تأخذ بالنظام الديمقراطي ، حيث تكون السلطة النهائية في يد الشعب .

— للشعب الحق في تغيير شكل حكومته القومية بالوسائل القانونية التي يحددها الدستور .

أحكام تعديل الدستور

كان واضعوا الدستور الأمريكي مدركين تماماً أنه إذا كان للدستور أن يدوم ويهاشي نمو البلاد ، قد تكون هناك ضرورة لإدخال تعديلات عليه بين الحين والآخر . وكانوا واعين أيضاً حقيقة أن عملية التعديل يجب ألا تكون سهلة بحيث تتيح إجراء تعديلات غير مدروسة يجرى تبنيها على عجل . وبنفس المنطق ، أراد هؤلاء ضمان ألا تتمكن

أقلية من الحيلولة دون اتخاذ إجراء تحبذه غالبية الشعب . وكان الحل الذي ارتأوه ابتكار عملية مزدوجة يمكن بواسطتها تعديل الدستور . وبموجب هذه العملية يجوز للكونغرس ، بأغلبية ثلثي أعضاء كل من مجلسيه ، اقتراح تعديل . ويجوز أيضاً لثلثي الهيئات التشريعية في الولايات أن تطلب إلى الكونغرس أن يدعو إلى مؤتمر وطني لبحث وصياغة تعديلات . وفي كلا الحالتين يجب أن تغطي التعديلات المقترحة بموافقة ثلاثة أرباع الولايات لتصبح نافذة المفعول .

وإلى جانب عملية تعديل الدستور بالذات مباشرة ، يمكن للتفسير القضائي أن يغير من مفعول أحكامه . ففي أوائل عهد الجمهورية ، في دعوى « ماربوري ضد ماديسون » التي تعتبر سابقة ومعلماً يسترشد به ، وطدت المحكمة العليا مبدأ الرقابة القضائية الذي يعني أن للمحكمة صلاحية وسلطة تفسير ما يصدر عن الكونغرس من قوانين والبت بدستوريتها – أي انطباقها على أحكام الدستور . ويقضي هذا المبدأ أيضاً بأن تكون للمحكمة صلاحية تفسير معاني مختلف بنود وفقرات الدستور ومدى انطباق نصوصها على الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة . وعلى مدى السنين ، كان لسلسلة من القرارات القضائية ، تناولت قضايا تتراوح بين تنظيم الحكومة للإذاعة والتلفزيون وبين حقوق المتهمين في القضايا الجزائية ، تأثير تمثل في تغيير فحوى وشأو القانون الدستوري ، دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير جوهري في الدستور نفسه .

كما أن التشريعات التي يصدرها الكونغرس تنفيذاً لأحكام القانون الأساسي – أي الدستور ، أو تكييفاً لها مع الأوضاع

المتغيرة ، توسع معاني الدستور وتغيرها بصورة بالكاد يمكن تبينها . كما قد يكون للقواعد والأنظمة التي تضعها الوكالات والمصالح العديدة التابعة للحكومة الفدرالية تأثير مماثل إلى حد ما . إلا أن المحك في كلا الحالتين هو ما إذا كانت هذه التشريعات والأنظمة تتفق ، في رأي المحاكم ، مع مقاصد وغايات الدستور نفسه .

وثيقة الحقوق تم تعديل الدستور الأمريكي ٢٦ مرة منذ عام ١٧٨٩ ، ومن المحتمل أن يجري عليه المزيد من التعديل في المستقبل . لكن أبعد تلك التعديلات أثراً أجري في غضون سنتين من تبنيه . ففي تلك الفترة أضيفت إلى الدستور التعديلات العشرة الأولى التي تعرف بمجموعها باسم « وثيقة الحقوق » ، وقد وافق عليها الكونغرس كمجموعة واحدة في أيلول (سبتمبر) ١٧٨٩ ، وصادقت عليها ١١ ولاية بنهاية عام ١٧٩١ .

ولم يكن المعارضون لتقوية الاتحاد الفدرالي من أبدوا معظم المعارضة الأولية لاعتماد الدستور ، بل أبداه سياسيون كانوا يشعرون بوجوب أن توضح حقوق الأفراد بصورة محددة وتدرج في متن الدستور . وكان أحد أولئك جورج مايسون ، واضع « إعلان حقوق فرجينيا » الذي سبق وثيقة الحقوق . ورفض جورج مايسون ، كمندوب في المؤتمر الدستوري ، توقيع وثيقة الدستور لأنه شعر أن الحقوق الفردية لم تكن مصانة بما يكفي . وكادت معارضة مايسون تحول دون مصادقة فرجينيا على الدستور . وكما أشير سالفاً ، علقت فساتشوستس ، بسبب شعور مماثل ، مصادقتها على شرط إضافة ضمانات محددة للحقوق الفردية . وما أن انعقد الكونغرس الأول حتى كان الشعور بوجوب تبني مثل هذه التعديلات إجماعياً تقريباً ،

وسرعان ما أقرها ذلك الكونغرس .

ولاتزال هذه التعديلات اليوم كما كانت تماماً عندما صيغت قبل حوالي قرنين . ويضمن التعديل الأول حرية العبادة والتعبير والصحافة وحق التجمع السلمي والحق في مطالبة الحكومة برفع الظلالمات . ويضمن التعديل الثاني حق المواطنين في حمل الأسلحة ، وينص التعديل الثالث على عدم جواز إقامة الجنود في أية منازل خاصة دون رضى مالكيها . أما التعديل الرابع فيحمي الأفراد من التفتيش والاعتقال وحجز ومصادرة الممتلكات بصورة تعسفية .

وتتعلق التعديلات الأربعة التالية بالنظام القضائي . فالتعديل الخامس يحظر محاكمة مرتكب أية جريمة كبرى إلا بعد صدور قرار اتهامي بحقه من قبل هيئة محلفين كبرى (أي هيئة محلفين اتهامية مؤلفة من مواطنين عاديين) . ويمنع تكرار محاكمة الشخص بنفس الجرم ؛ كما يمنع المعاقبة دون اتباع الإجراءات القانونية المعمول بها ، وينص على عدم جواز إكراه المتهم على الإدلاء بشهادة تعود عليه بالضرر . أما التعديل السادس فيضمن إجراء محاكمة علنية عاجلة للمتهمين في قضايا جزائية . ويستلزم إجراء هذه المحاكمة أمام هيئة محلفين غير متحيزة ، ويضمن حق المتهم في الاستعانة بمحام ، وينص على إجبار الشهود على حضور المحاكمة والإدلاء بشهادتهم في حضور المتهم . ويضمن التعديل السابع أن تجري المحاكمة أمام هيئة محلفين في القضايا المدنية التي تزيد قيمتها على عشرين دولاراً . ويمنع التعديل الثامن فرض كفالات أو غرامات باهظة أو إنزال عقوبات قاسية أو غير مألوفة .

أما آخر تعديلين من التعديلات العشرة هذه فيتضمنان بيانات عامة واسعة النطاق حول سلطة الدستور . فالتعديل التاسع ينص

على أن تعداد الدستور للحقوق الفردية الواردة في نصه ليس شاملاً ؛ بل إن لأفراد الشعب حقوقاً ليست مذكورة بالتحديد في متنه . وينص التعديل العاشر على أن السلطات التي لا ينيطها الدستور بالحكومة الفدرالية ولا يمنعها عن الولايات تكون محفوظة للولايات أو للشعب .

منذ قرنين وعبرية الدستور في تنظيمه الحكم الفدرالي توفر للولايات المتحدة استقراراً فريداً . وتؤمن وثيقة الحقوق والتعديلات الدستورية اللاحقة لها للشعب الأميركي أكمل فرصة ممكنة للتمتع بحقوقه الإنسانية الأساسية .

في الأزمات الوطنية ، تلك التي تعصف بالبلاد ككل ، تتعرض الحكومات لإغراء تعليق هذه الحقوق خدمة لمصلحة الأمن القومي . وفي الولايات المتحدة ، دائماً ما كانت مثل هذه الخطوات تتخذ على مضض وفي ظل أدق الإجراءات الوقائية . ففي أيام الحرب مثلاً كان من الضروري مراقبة المراسلات البريدية بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية ، ولاسيما المراسلات بين الجنود في جبهات القتال وعائلاتهم في الوطن . لكن حتى في أوقات الحرب لم يحدث قط أن تم التعرض لحق المراء الدستوري في محاكمة عادلة . فالأشخاص المتهمون بارتكاب جرائم ، ومنهم مواطنو دول عدوة منهمون بالتجسس والتخريب ونشاطات خطيرة أخرى ، يمنحون حق الدفاع عن أنفسهم ويعتبرون - وفقاً للنظام القضائي الأميركي - أبرياء إلى أن يثبت ارتكابهم للجرم موضع الاتهام .

والتعديلات الدستورية اللاحقة لوثيقة الحقوق تشمل مجموعة كبيرة من المواضيع . وأحد التعديلات الأبعد أثراً هو التعديل الرابع

حماية
الحريات
الفردية

عشر ، الذي تمت المصادقة عليه عام ١٨٦٨ ، والذي نص على تعريف واضح وبسيط للمواطنة ، وضمن على نطاق موسع المساواة في المعاملة في ظل القانون . وفي جوهره طبق التعديل الرابع عشر ضمانات وثيقة الحقوق على الولايات . ومن التعديلات الأخرى ما حدّد من السلطة القضائية التي تتمتع بها الحكومة الفدرالية ؛ وغير طريقة انتخاب الرئيس ؛ وحظر الرق ؛ وحّمى المواطنين من إمكانية حرمانهم حق الاقتراع بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو حالة استعباد سابقة ؛ وعزز سلطة الكونغرس في فرض الضرائب لتشمل فرض ضرائب على الدخل ؛ وفرض انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بطريقة الاقتراع الشعبي المباشر .

أما آخر التعديلات فهي التعديل الثاني والعشرون ، الذي يمنع تولي الرئيس منصبه لأكثر من ولايتين ؛ والتعديل الثالث والعشرون الذي يمنح سكان مقاطعة كولبيا (واشنطن العاصمة) حق التصويت في الانتخابات الرئاسية ؛ والتعديل الرابع والعشرون ، الذي يؤكد حق التصويت للجميع دون أي اعتبار لدفعهم ضرائب على الأشخاص ؛ والتعديل الخامس والعشرون ، الذي يحدد أحكام ملء منصب نائب الرئيس لدى شغوره قبل انتهاء الولاية ؛ والتعديل السادس والعشرون ، الذي يخفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة .

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن أكثرية التعديلات الستة والعشرين كانت نابعة من جهود مستمرة ترمي إلى توسيع مدى الحريات الفردية أو المدنية أو السياسية ، في حين أن القليل جداً منها تتناول توسيع البنية الحكومية الأساسية التي تمت صياغتها في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ .

سورة لمزاد الرقيق . نشرت لأول مرة في مجلة « هاربرز ويكلي » في عام ١٨٦١ .



في عام ١٨٦١ ، إلى نشوب حرب بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية دامت أربع سنوات . وكانت القضية الأساسية في النزاع هي حق الحكومة الفدرالية في تنظيم الرق في الولايات الجديدة المنضمة إلى الاتحاد . ففي حين أصرت الولايات الشمالية على أن للحكومة الفدرالية مثل هذا الحق ، تمسكت الولايات الجنوبية بالموقف القائل أن الرق قضية تخضع لصلاحيات كل ولاية على حدة ، تتخذ بشأنها ما تراه من تدابير . وعندما حاولت مجموعة من الولايات الجنوبية الانفصال عن الاتحاد ، اندلعت الحرب وخاضها المتحاربون على أساس مبدأ الحفاظ على الجمهورية . وهزيمة الولايات الجنوبية وعودتها إلى الاتحاد ، تمت إعادة تأكيد سيادة الحكومة الفدرالية وألغي الرق .

يتضمن « إعلان الاستقلال » جوهر الديمقراطية الأميركية في عبارته المدوية : « جميع الناس خلقوا متساوين » وما تلاها من تعابير أمثال « وقد وهبهم خالقهم حقوقاً لا يجوز التصرف بها ، منها حق الحياة والحرية ونشدان السعادة » .

ولا يميز الدستور بين الناس على أساس الثراء أو المكانة ؛ فالكل سواسية أمام القانون كما يخضعون بالتساوي للمحاكمة والعقاب عندما يخالفون القانون . ويسري الأمر نفسه على النزاعات المدنية التي تتناول الممتلكات والاتفاقات القانونية وتربيئات الأعمال . وحرية التقاضي أمام المحاكم هي إحدى أهم الضمانات التي تنص عليها وثيقة الحقوق .

أدت الولادة العاصفة للولايات المتحدة والأوضاع غير المستقرة على طول الحدود الغربية إلى اقتناع الأميركيين بضرورة الاستقرار الداخلي الذي يتيح للدولة الجديدة النمو والازدهار . ولذا كان يتعين على

« ... توطيد
العدالة ... »

« ... ضمان
الاستقرار
الداخلي ... »

الحكومة الفدرالية التي أنشأها الدستور أن تكون قوية بما يكفي لحماية الولايات ضد أي غزو خارجي ، ومن النزاعات وأعمال العنف في الداخل . ولم يكن أي جزء من أراضي الولايات المتحدة قد تعرض لغزو أجنبي منذ عام ١٨١٥ . وكانت حكومات الولايات المتحدة قوية بشكل عام إلى درجة أمكنها المحافظة على النظام داخل حدودها . لكن هذه الولايات تسندها القوة الهائلة التي تتمتع بها الفدرالية التي يميز لها الدستور اتخاذ الخطوات الضرورية للمحافظة على السلام .

حتى بعد أن أمنت استقلالها ، بقيت الدولة الجديدة تواجه أخطاراً حقيقية من عدة نواح . فعلى الحدود الغربية ، كانت القبائل الهندية المعادية تشكل تهديداً مستمراً . وإلى الشمال ، كان البريطانيون مازالوا يملكون كندا التي كانت مقاطعاتها الشرقية تضم أعداداً كبيرة من جماعة « التوري » الحاقدة . وكان الفرنسيون يملكون مقاطعة لويزيانا الشاسعة في الغرب الأوسط . أما إلى الجنوب فكان الأسبان يحتلون فلوريدا وتكساس والمكسيك . وكانت لهذه القوى الأوروبية الثلاث مستعمرات في البحر الكاريبي على مسافة قريبة جداً من الساحل الأميركي . إلى جانب ذلك ، كانت دول أوروبا مشتبكة في سلسلة من الحروب التي طاول تأثيرها العالم الجديد .

« ... توفير
سبل الدفاع
المشترك ... »

وفي السنوات الأولى لقيام الدولة الجديدة ، تركز هدف توفير سبل « الدفاع المشترك » على الانتشار في المنطقة الواقعة وراء جبال الأبالاتش مباشرة ؛ والتوصل ، بواسطة التفاوض ، إلى سلام مع الهنود الذي كانوا يقيمون فيها . ولكن في غضون وقت قصير برزت أهمية القوة العسكرية بسبب اندلاع الحرب مع انكلترا في عام

١٨١٢ ، والمناوشات مع الاسبان في فلوريدا ، والحرب مع المكسيك عام ١٨٤٦ .

ومع تزايد قوة أميركا الاقتصادية والسياسية ، زادت قوتها الدفاعية . ويوزع الدستور مسؤولية الدفاع على الفرعين التشريعي والتنفيذي ، إذ يولي الكونغرس وحده صلاحية إعلان الحرب وتخصيص الأموال اللازمة لأغراض الدفاع ، في حين يجعل الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وصاحب المسؤولية الرئيسية في الدفاع عن البلاد .

لدى انتهاء حرب الاستقلال ، كانت الولايات المتحدة في وضع اقتصادي سيء . فقد كانت مواردها مستنفدة ، ووضعها الائتماني مزعزعاً وعملتها الورقية عديمة القيمة تقريباً . وكانت التجارة والصناعة في جمود ، كما كانت الولايات وحكومة الاتحاد غارقة في الدين . وفي حين لم يكن أفراد الشعب يواجهون خطر المجاعة الداهية ، كانت احتمالات التنمية الاقتصادية ضئيلة جداً بالفعل . وكانت إحدى أولى المهام التي واجهت الحكومة القومية الجديدة هي مهمة إرساء الاقتصاد على أساس سليم . وقد نصت المادة الأولى من الدستور على التالي :

« تكون للكونغرس سلطة فرض الضرائب وجبايتها . . . ودفع الديون وتحقيق الازدهار العام في الولايات المتحدة . . . »

ومكنت سلطة فرض الضرائب وجبايتها الحكومة من تسديد ديون الحرب ، ووضع العملة على أسس أكثر متانة . وتم تعيين وزير للمالية كي يشرف على الشؤون المالية للبلاد ، ووزير للخارجية كي يدير العلاقات بين البلاد والدول الأخرى . كما تم تعيين وزير

« . . . نشر
الازدهار
العام . . . »

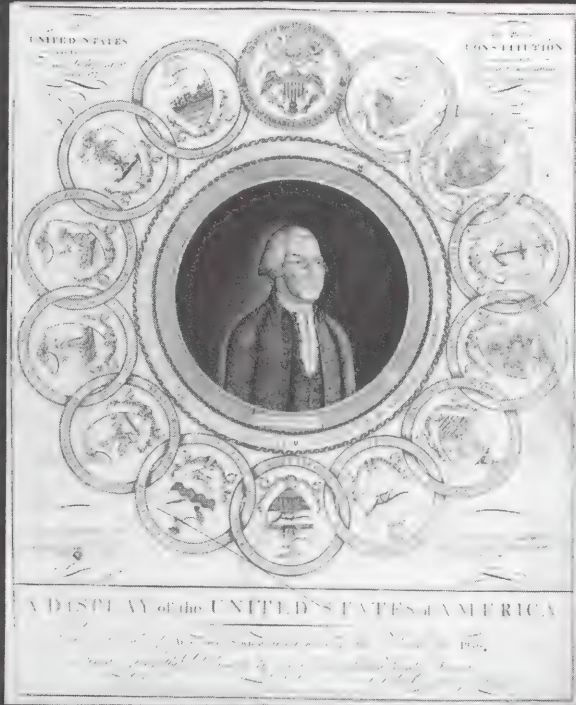
للحربية وآخر للعدل . وفي وقت لاحق ، عندما توسعت رقعة البلاد وأصبح الاقتصاد أكثر تعقيداً ، اقتضى خير الناس ضرورة إنشاء وزارات إضافية .

كان التوكيد على الحرية الشخصية أحد أبرز سمات الجمهورية الأمريكية الجديدة . وحيث قدم العديد من الأميركيين من بيئات اتسمت بالقمع السياسي والديني ، فإنهم كانوا مصممين على المحافظة على الحرية في العالم الجديد . وكان واضعو الدستور حريصين ، لدى إعطائهم الحكومة الفدرالية صلاحياتها ، على حماية حقوق جميع الناس وذلك بالحد من سلطات الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات . ونتيجة لذلك ، يتمتع الأميركيون بحرية التنقل ، وحرية تقرير ما يودون القيام به من عمل ، وحرية اعتناق المعتقدات الدينية والسياسية ، وحق اللجوء إلى المحاكم ابتغاء للعدالة والحماية عندما يشعرون أن هناك تعرضاً لهذه الحقوق .

« . . . تأمين
نعم الحرية
لنا ولأجيالنا
القادمة . . . »

إلى اليمين ، زوار في دار الأرشيف الوطني في واشنطن (العاصمة) يلتقون نظرة على الدستور الأميركي . وتحفظ في هذه الدار أيضاً وثيقة إعلان الاستقلال .

إلى أدنى ، في هذه الصورة المرسومة في القرن الثامن عشر ، بنظر جورج واشنطن إلى أختام الولايات الثلاث عشرة الأصلية ، والتي يربط بينها في الأعلى مع الختم الأعظم للولايات المتحدة الأمريكية .



نبّه جيمس ماديسون المندوبين في المؤتمر الدستوري قائلاً : « في وضعنا نظاماً نتمنى أن يدوم عصوراً عديدة ، علينا ألا نغفل التغييرات التي ستحدثها الأجيال » . وقد عمل المندوبون في المؤتمر الدستوري بتلك النصيحة . والوثيقة التي أقرتها اجتماعات المؤتمر في أيلول / سبتمبر ١٧٨٧ كانت مختصرة - إذ احتوت على مجرد مقدمة وسبع مواد - إلا أن الدستور الأميركي دام أكثر من ٢٠٠ عام ولم يدخل عليه إلا ٢٦ تعديلاً .

T H E

FEDERALIST:

A COLLECTION

O F

E S S A Y S,

WRITTEN IN FAVOUR OF THE

NEW CONSTITUTION,

AS AGREED UPON BY THE FEDERAL CONVENTION,
SEPTEMBER 17, 1787.

IN TWO VOLUMES.

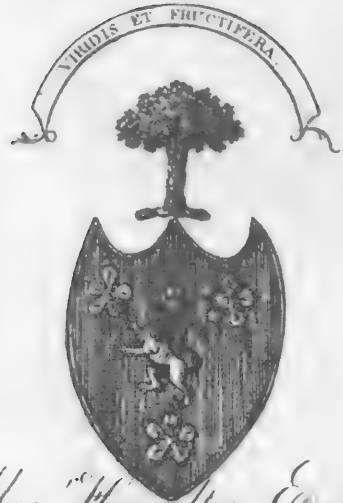
VOL. II.

NEW-YORK:

PRINTED AND SOLD BY J. AND A. M'LEAN,

No. 41, HANOVER-SQUARE.

M, DCC, LXXXVIII.



*Alex. Hamilton Esq.
of Grange Advocate*

موجز نظام الحكم الأمريكي

الفصل الثاني



شرح الدستور :

« الوثائق الفدرالية »

، ، لكن ما هو الحكم بالذات إن لم يكن أعظم التأملات في طبيعة الإنسان ؟ ، ،

جيمس ماديسون
من « الوثائق الفدرالية »

وصف توماس جيفرسون « الوثائق الفدرالية » بأنها « أفضل تعليق على مبادئ الحكم كُتب حتى الآن » . واعتبر الفيلسوف البريطاني جون ستيوارت ميل ، الذي عاش في القرن التاسع عشر ، « الوثائق الفدرالية » - وهي مجموعة مؤلفة من ٨٥ مقالة قصيرة ، « الشرح الأكثر تنويراً لدينا للحكم الفدرالي » . وأعرب الفيلسوف السياسي الفرنسي الكسيس دي توكيفيل عن اعتقاده بأن « الوثائق الفدرالية » هي « كتاب ممتاز يجب أن يكون معروفاً لدى رجال السياسة في جميع البلدان » . وفي القرن الحالي اتفق المؤرخون ورجال القانون وعلماء السياسة بشكل عام على أن « الوثائق الفدرالية » هي أهم عمل في مجال الفلسفة السياسية والحكم الواقعي تم تأليفه في الولايات المتحدة . وقد جرت مقارنته بمؤلفات « الجمهورية » لأفلاطون و « السياسة » لأرسطو و « ليفيثان » (الدولة) للفيلسوف الانكليزي هوبز . كما كانت « الوثائق الفدرالية » مرجعاً لزعماء العديد من الدول الحديثة في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا عندما كانوا يعدون دساتير بلدانهم .

لتسلسل المواضيع التي سيتم بحثها ، وعالج معظمها في ٥١ مقالاً . ولكن مقالات ماديسون ، وكانت ٢٩ مقالاً ، كانت الأكثر تأثيراً في جمعها بين الصراحة والاعتزان وقوة الإقناع . ومن غير الواضح ما إذا كان لـ « الوثائق الفدرالية » التي نشرت بين تشرين الأول / أكتوبر ١٧٨٧ وأيار / مايو ١٧٨٨ أي تأثير حاسم في جعل ولاية نيويورك تصادق على الدستور على مضض ؛ إلا أنه لا يوجد أدنى شك بأن الوثائق أصبحت ، ولاتزال ، الشرح الأكثر موثوقية وعوداً للدستور .

كان النهج الأول والأوضح الذي انتهجته « الوثائق الفدرالية » هو وضع تعريف جديد للحكم الفدرالي . ولم يكن المستوطنون الأمريكيون السابقون ، الذين كانوا قد انتصروا لتوهم في ثورتهم على حكم ملكي مستبد ، في وارد استبدال حكمهم الجديد بحكم آخر مركزي يتمتع بسلطات مطلقة . أما من الناحية الأخرى ، فإن ما عانوه من سوء التنظيم وعدم الاستقرار في نظام الحكم الذي كان قائماً بموجب « وثيقة الاتحاد » جعلهم متقبلين لفكرة زيادة السلطات التي تمارسها الحكومة على صعيد البلاد ككل . وقد أبدى عدد من « الوثائق الفدرالية » بأن من الممكن تحقيق نوع جديد من التوازن لم يسبق أن تحقق في أي مكان آخر من العالم . وبالفعل ، فإن « الوثائق » نفسها كانت عبارة عن توازن أو حل وسط بين الاتجاهات الوطنية التي كان يدعو إليها هاملتون – الذي كان يعكس تفكير المصالح التجارية لمدينة بحرية هي نيويورك – وتحفظ ماديسون ، الذي كان يشاطر مزارعي فرجينيا ارتياهم من سلطة مركزية غير محلية .

نظام فدرالي
من نوع جديد

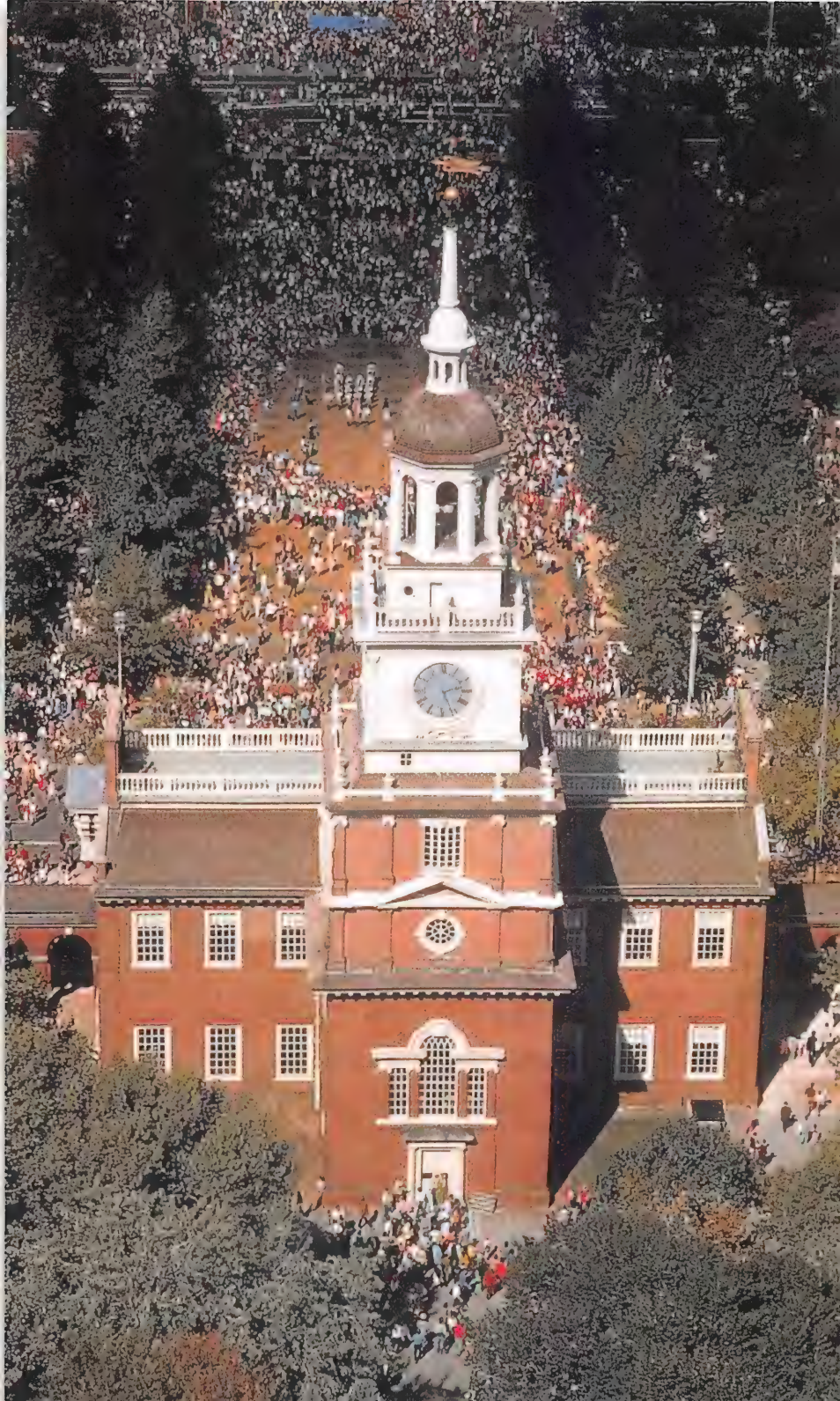
واقترح ماديسون أنه بدلاً من أن تتمتع كل ولاية بسلطة مطلقة كما كان الحال بموجب « وثيقة الاتحاد » فلتحتفظ الولايات بـ « سيادة متبقية » في جميع المجالات التي لا تستوجب اهتماماً على صعيد البلاد ككل . وأبدى ماديسون أن عملية المصادقة على الدستور بحد ذاتها ترمز إلى مفهوم الفدرالية ، لا مفهوم أحادية الدولة فقال :
 « إن الموافقة والمصادقة يمنحهما الشعب ، لا كأفراد يشكلون دولة واحدة ، بل كشعوب تمثل الولايات ، كل ولاية على حدة ، التي ينتسبون إليها . . . لهذا فإن ذلك الإجراء ، أي اعتماد الدستور ، لن يكون عملاً وطنياً (أي شاملاً كل البلاد كوحدة موحدة) بل عملاً فدرالياً » .

وطرح هاملتون مفهوم ما دعاه بـ « تطابق السلطات بين الحكومات الولائية والحكومة الوطنية » . إلا أن تشبيهه ذلك بالكواكب التي تدور حول الشمس محتفظة بذاتيائها المستقلة إنما شدد أكثر على السلطة المركزية . واستشهد هاملتون وجاي (وهو كذلك من نيويورك) بأمثلة عن تحالفات في بلاد الإغريق وأوروبا المعاصرة انفرط عقدها كلها دون استثناء في وقت الأزمات . وكانت العبرة بالنسبة إلى مؤلفي « الوثائق الفدرالية » — على اختلاف آرائهم — واضحة ، وهي أن بقاء البلاد كأمة محترمة يقتضي تحويل سلطات هامة ، وإن كانت محدودة ، إلى الحكومة المركزية . وكانوا يعتقدون أن ذلك يمكن تحقيقه بدون إلغاء فردية الولايات أو حكمها الذاتي .

الضوابط والتوازنات كانت « الوثائق الفدرالية » أول من أورد في الأدب السياسي فكرة الضوابط والتوازنات كنهج لتقييد السلطة الحكومية ومنع سوء

استخدامها . وقد استخدمت هاتان العبارتان بصورة رئيسية للإشارة إلى الهيئة التشريعية ذات المجلسين ، والتي اعتبرها كل من هاملتون وماديسون بأنها الفرع الحكومي الأقوى سلطة . وكانت الفكرة في الأصل هي أن مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب والمفترض كونه شديد الاندفاع يضبطه ويوازنه مجلس شيوخ أكثر محافظة يختار من قبل الهيئات التشريعية في الولايات . (عدل التعديل الدستوري السابع عشر الذي صدر عام ١٩١٣ ذلك البند ليفرض انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من قبل الشعب) . لكن في إحدى المناسبات ، حاجج ماديسون بأن على « هيئة منتخبة أن تضبط هيئة منتخبة أخرى » كما قال هاملتون أن « مجلس النواب المنتخب من الشعب يجب أن يضبطه مجلس شيوخ منتخب من الشعب ، وتضبط الاثنين محكمة عليا منتخبة من الشعب » .

ودافع هاملتون ، في أروع مقالاته (المقال ٧٨) ، عن حق المحكمة العليا في الفصل بدستورية القوانين التي تسنها الهيئات التشريعية الولائية أو الوطنية . وقال أن تلك السلطة الحاسمة تاريخياً والمعروفة بـ « المراجعة القضائية » تشكل ضابطاً مناسباً على السلطة التشريعية حيث من المرجح أن « يسمم جو الفتوى الحزبية ينبوع العدالة » . ورفض هاملتون بصورة واضحة النظام البريطاني الذي يتيح للبرلمان أن يبطل ، بأكثرية الأصوات ، أي قرار محكمة لا يروق له . وقال « يجب اعتبار المحاكم العدلية الحصن الذي يحمي الدستور من التعديلات التشريعية » . ولا يغير تفسير المحكمة العليا للدستور سوى عملية تعديل الدستور العسيرة والمرهقة ، أو التغيير التدريجي في آراء أعضاء المحكمة .







الرئيس جورج واشنطن ، واقفا وراء مكتبه ، يترأس جلسة التوقيع على الدستور الأمريكي في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٧٨٩ . وفي الوسط ، جالسا ، أحد الآباء المؤسسين بنجامين فرانكلين ، أكبر أعضاء المؤتمر الدستوري سنا . وعندما سئل فرانكلين في وقت لاحق عن نوع الحكم الذي قرره المؤثرون ، أجاب : « الحكم الجمهوري ، هذا إذا أمكن الحفاظ عليه » .





جمهورية كبيرة أكبر من عدد أولئك الذين ينتخبون ممثلاً عنهم في جمهورية صغيرة ، سيكون من الأصعب على المرشحين غير الصالحين أن ينجحوا في الممارسات الشريرة التي غالباً ما ترافق الانتخابات . . . وقد يتسبب نفوذ الزعماء المثيرين للشقاق في قيام مشاكل واضطرابات داخل ولاياتهم ، لكنهم لن يتمكنوا من المشاكل والاضطرابات في كل الولايات الأخرى .

وما يجري الحث على تبنيه هنا هو مبدأ التعددية ، الذي يرحب بالتنوع لما يشكله من إقرار بحرية الفرد وتنوعه ، وكذلك لأثره الإيجابي في توحيد العواطف والمصالح المتصارعة . وكما تجعل التشكيلة الكبيرة من المعتقدات الدينية في الولايات المتحدة من غير المحتمل فرض إرادة مؤسسة دينية واحدة ، هكذا تجعل تشكيلة الولايات بمناطقها واهتماماتها المختلفة من غير المحتمل أن تفوز وتسيطر في كل أنحاء البلاد جماعة أو حزب متطرف يميل إلى فرض إراداته . ويقوم البرهان على صحة حجة ماديسون في تطور الحزبين السياسيين الأمريكيين الرئيسيين ، اللذين يتجهان إلى الاعتدال وعدم اعتناق أيديولوجية معينة لأن كلاً منهما يضم تنوعاً كبيراً من المصالح الاقتصادية والفئوية .

فصل السلطات

إن فكرة فصل السلطات بين فروع الحكومة المختلفة بغية تفادي طغيان السلطة المركزة هي من ضمن فكرة الضوابط والتوازنات . إلا أن « الوثائق الفدرالية » ترى فضيلة أخرى في فصل السلطات ، وهي زيادة كفاءة الحكومة وفعاليتها . ففي اقتصار عملها على نواحي متخصصة ، تعمل فروع الحكومة المختلفة على تطوير الخبرة والشعور

بالاعتزاز في أدوارها ، وهو عكس ما يكون عليه الحال لو أن تلك الفروع كانت مندمجة أو كانت أعمالها متداخلة .

والميزات التي قد تكون حيوية وضرورية لعمل أحد الفروع قد لا تكون تلائم عمل فرع آخر . لذلك ، وصف هاملتون « سرعة تحرك الفرع التنفيذي » بأنها ضرورية للدفاع عن البلاد في وجه الهجمات الأجنبية ، وتنفيذ القوانين بصورة منصفة ، وحماية الممتلكات والحرية الفردية ، وهي أمور اعتبرها مترابطة جداً . ومن ناحية أخرى ، فإن « التداول والحكمة » وليس سرعة التحرك هما أفضل صفات المشرع الذي يتعين عليه كسب ثقة الناس والتوفيق بين مصالحهم المتباعدة . وذلك الفارق يفسر أيضاً الحاجة لوضع السلطة التنفيذية في يد شخص واحد ، وهو الرئيس ، لأن تعدد رؤساء السلطة التنفيذية قد يؤدي إلى الشلل « وإحباط أهم إجراءات الحكومة في الحالات الطارئة للدولة » . أي أنه حالما تسن الهيئة التشريعية ، التي تعبر عن إرادة الشعب ، قانوناً بعد أن تكون قد ناقشته بحرية وقررت رأيها فيه ، فإن على السلطة التنفيذية أن تطبق ذلك القانون بحزم وبدون انحياز ، مقاومة بذلك أية حجج من مصالح خاصة تطلب استثناءها من ذلك . وفي حال هجوم تشنه دولة أجنبية ، يجب أن يمتلك رئيس السلطة التنفيذية السلطة والقوة للرد فوراً وبشدة . أما في ما يخص السلطة القضائية ، فإن الصفات والمؤهلات المطلوبة هي متميزة كذلك ، وهي لا تشابه سرعة تحرك رئيس السلطة التنفيذية ، ولا استجابة المشرع للشعور الشعبي أو قدرته على المساومة ، بل تتمثل في « النزاهة والاعتدال » ، وإذ يشغل أفراد الجهاز القضائي مناصبهم مدى الحياة ، فإنهم يكونون أيضاً متحررين من الضغوط الشعبية وضغوط السلطتين التشريعية والتنفيذية .

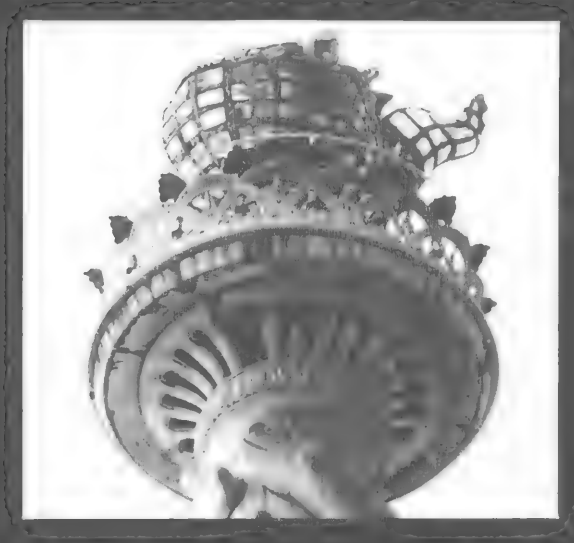
الأسئلة الدائمة بشأن السياسة

إن ما ذكرته « الوثائق الفدرالية » عن الحكومة والمجتمع والحرية والاستبداد وطبيعة الرجل السياسي لا يمكن العثور عليه بسهولة دائماً .

فالكثير من تلك المقالات أصبح عتيقاً أو متكرراً أو ذا أسلوب قديم . ولم يتوفر لمؤلفيها لا الوقت ولا التوجيه لوضع أفكارهم في شكل منظم وشامل . ومع هذا لاتزال « الوثائق الفدرالية » ، ضرورة لا غنى عنها لأي شخص يبدى اهتماماً جاداً بالأسئلة الدائمة المتعلقة بالنظريات والممارسات السياسية التي أثارها هاملتون وماديسون . وقال كلينتون روسيتور المؤرخ السياسي البارز في هذا الصدد : « لم يخط قلم أميركي قط أجوبة أكثر لباقة ومعرفة وواقعية » . وأشار روسيتور في تعليقه على المعرفة الأساسية في « الوثائق الفدرالية » قائلاً :

« رسالة الوثائق الفدرالية تفيد أنه لا توجد سعادة بدون حرية ، ولا حرية بدون حكم ذاتي ، ولا حكم ذاتي بدون دستور ، ولا دستورية بدون أخلاقية ، ولا يوجد أي من هذه الفضائل العظمى بدون استقرار ونظام » .

مشعل تمثال الحرية ، رمز للحرية والديمقراطية



موجز نظام الحكم الأمريكي

الدستور الحي

تعليق على الصورة

الدستور الأمريكي ، كما جاء في مادته السادسة ، هو « القانون الأسمى للبلاد » . وفي جوهره قام الدستور بفصل السلطات والصلاحيات بين الولايات والحكومة الفدرالية وبين فروع الحكومة الفدرالية . ويصف الدستور الأمريكي البنية الأساسية لكل فرع من الحكومة الفدرالية ، وهي : الفرع التنفيذي والفرع التشريعي والفرع القضائي ، إلا أن الدستور لا يحدد الشكل الذي يتخذه لكل فرع . وقد تطور كل فرع حكومي كاستجابة للحاجات المتغيرة للأمة . (انظر الرسم على الصفحة التالية) . وفي كل الأمور — من التعديلات الدستورية إلى تأثير الأعراف والتقاليد والسوابق . ومن قرارات المحاكم إلى التشريعات والإجراءات الرئاسية — تجلت مرونة الدستور في تلبية حاجات مجتمع أمريكي متنام ومتغير . إلا أن مبادئ الدستور الأساسية لا تزال توجه الأمة وشعبها .

الحقوق والمسؤوليات

يمنح الدستور الحكومة الفدرالية سلطة تحقيق الغايات التي تنص عليها مقدمة الدستور وهي : « توطيد العدالة ، وضمان الاستقرار الداخلي ، وتوفير سبل الدفاع المشترك ، ونشر الخير العام ، وتأمين نعم الحرية » ، لجميع المواطنين . وتعدد التعديلات العشرة الأولى للدستور والتي تعرف بـ « وثيقة الحقوق » ، حقوق معينة غير قابلة للتنازل عنها يملكها كل فرد ، ومن بينها حرية العبادة والتعبير والصحافة .



يضمن التعديل الأول للأميركيين حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية التي يختارونها . وإلى الأعلى ، منظر لوالدين يحتضنون بتبصر ابنتهما .

إلى اليسار : مصلون يحضرون قداساً في كنيسة بولاية أوماها .

إلى اليمن ، إعادة تزود طائرة سلاح الجو الأمريكي من طراز « دراغونفلاي » بالوقود وهي في الجو . ومهمة هذه الطائرة مراقبة المقاتلات الأخرى وتوجيهها . وسلاح الجو الأمريكي هو أحد فروع وزارة الدفاع التي تضم أيضاً الجيش والبحرية وقوة المارينز ، وقيادات عسكرية متخصصة أخرى . ومقر وزارة الدفاع مبنى البنتاغون الذي يفصله عن مدينة واشنطن نهر البيتوماك . ويوصف مبنى البنتاغون عادة بأنه أكبر مبنى مكاتب في العالم .

ففي حلة واقية (إلى أدنى) يتفحص موقعاً مخصصاً للتخلص من مواد كيميائية سامة . وتشكل حماية البيئة وإزالة التلوث مسؤولية حديثة نسبياً للحكومة الفدرالية . وتتولى إدارة هذه الأمور وكالة حماية البيئة .



يعكس الدستور جهود الأميركيين في موازنة الحاجة للعمل على نطاق البلاد ككل والرغبة في الإبقاء على الحكومة صغيرة الحجم ومستجيبة ومقربة للشعب قدر الإمكان . والنتيجة ليست أمراً حسن الانتظام أو بسيطاً ، أنها مزيج من البرامج والسياسات التي تشمل السلطات الفدرالية والولائية والمحلية ، تسترشد بمبادئ الدستور الأساسية والمستديمة .

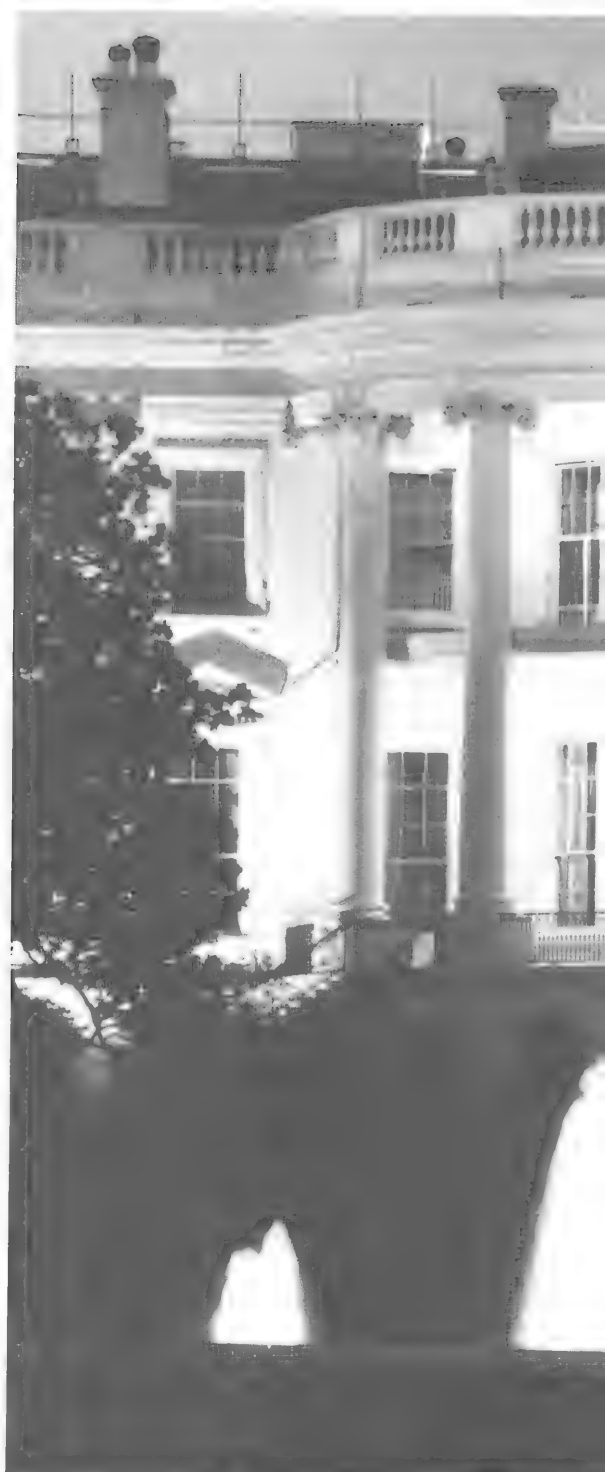


موجز نظام الحكم الأمريكي

الفصل الثالث



الفرع التنفيذي :
سلطات الرئاسة



’ ’ يستمد الحاكم الأعلى كل سلطته من الشعب . . . ‘ ‘

ابراهيم لينكولن
الخطاب التنسيبي الأول ، عام ١٨٦١

في وقت كانت فيه أنظمة الحكم في الدول الأوروبية الكبرى ملكيات وراثية ، كانت فكرة تولي رئيس الدولة الحكم لفترة محددة فكرة ثورية بحد ذاتها . وينيط الدستور الأميركي السلطة التنفيذية بالرئيس ، وينص أيضاً على انتخاب نائب للرئيس في حالة وفاة أو استقالة أو عجز الرئيس . وفي حين يوضح الدستور ببعض التفصيل سلطات وصلاحيات الرئيس ، فهو لا يوكل بالتحديد أيّاً من مثل هذه السلطات إلى نائب الرئيس أو أحد أعضاء مجلس الوزراء أو أي من المسؤولين الفدراليين الآخرين .

وكان إيجاد رئاسة واحدة قوية مصدراً لبعض الخلاف في المؤتمر الدستوري . فلقد كانت لعدد من الولايات تجربة في مجالس تنفيذية تتألف من عدة أعضاء ، وهو نظام كان قد اتبع بنجاح كبير لسنوات . وحث بنجامين فرانكلين على تبني نظام مماثل للولايات المتحدة . وأكثر من ذلك ، فإن العديد من المندوبين كانوا لا يزالون يشعرون بالضيم من تجاوزات السلطة التنفيذية التي كان مارسها الملك البريطاني ، ولذلك كانوا يخشون قيام رئاسة قوية . ومع هذا انتصر رأي الداعين إلى أن تكون الرئاسة لشخص واحد — يعمل





إلى أعلى ، بهو وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن العاصمة . ووزارة الخارجية هي أقدم هيئة على مستوى وزاري في الفرع التنفيذي من الحكومة وتولى مسؤولية العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع أكثر من ١٥٠ بلداً في جميع أرجاء العالم .

الإدارة الوطنية للطيران والفضاء ، التي تأسست عام ١٩٥٨ هي وكالة الفضاء المدنية للبلاد . إلى اليسار ، ملاح فضائي يتفحص مفاصل برج يمتد من مقصورة الشحن لمكوك الفضاء « أتلانتيس » . وستمكن تلك الاختبارات الفضائية وكالة الفضاء من تجميع مثل تلك الهياكل في مدار في الفضاء عندما تنتهي من إنشاء محطة فضاء دولية ومأهولة بصورة دائمة في التسعينات .





إلى أعلى ، شاربان من حشائش الأرز ، وشاهد هنا حارس المتنزه وهو يري أحد الزوار الصغار العالم الطبيعي لمنطقة « تولومني ميدوز » (مراعي تولومني) وهي جزء من أشهر متنزه في كاليفورنيا ، هو متنزه يوسميتي ، الذي أنشئ في عام ١٨٩٠ .

إلى اليمين ، الضباب يرتفع فوق إحدى بحيرات متنزه غلايشير الوطني الواقع في ولاية مونتانا في منطقة الحدود مع كندا . وتشرف مصلحة المتنزهات الوطنية الأمريكية على أكثر من ٣٤٠ من المتنزهات ومناطق الترفيه والاستجمام والأنهر والمسالك الجبلية والشواطئ وشواطئ البحيرات والمواقع الأثرية ، وهي مناطق تزيد مساحتها عن ٣٢ مليون هكتار .





عندما تقع كوارث طبيعية ، مثل الفيضانات التي تظهر في الصورة
أعلاء ، تقدم الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ معونة إغاثة من
الكوارث وتعمل بصورة وثيقة مع هيئات ولائية ومنظمات متطوعة مثل
الصليب الأحمر الأمريكي .

إلى اليسار ، قسم اللحوم في سوپرماركت في غاردن سيتي ، بولاية
كنساس . وتحمي إدارة الغذاء والدواء ، وهي جزء من وزارة الصحة
والخدمات الإنسانية ، صحة المواطنين من الأطعمة والعقاقير
ومستحضرات التجميل الملوثة أو الفاسدة وغير السليمة .





إلى أعلى ، ناقلة نفط تسلم شحنة من النفط الخام لتضاف إلى مخزون الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي ، وهو مرفق تخزين هائل تحت الأرض أنشئ لتخفيف وطأة حصول أي نقص شديد أو انقطاع في إمدادات النفط . ووزارة الطاقة التي تشرف على هذا المرفق ، تدير شؤون برامج الأبحاث والتطوير الخاصة بالطاقة النووية والعادية أو التقليدية في الولايات المتحدة .

إلى اليسار ، قطار « أمترك زفير » يسير في واد عميق في جبال الروكي غربي البلاد . وأمترك ، وهو الاسم المختصر والمألوف الذي يطلق على مؤسسة السكك الحديدية لنقل الركاب ، أنشأها الكونغرس في عام ١٩٧٠ للإبقاء على خدمة نقل الركاب بالقطارات بين المدن . ومن نواح عديدة ، تعمل مؤسسة أمترك كمؤسسة خاصة ، إلا أنها تتلقى إعانة فدرالية سنوية ، كما أن عدداً من أعضاء مجلس إدارتها يعين من قبل رئيس الجمهورية .





الصفحة اللاحقة حقول القطن في
أريزونا ترونها مياه نهر كولورادو
وشكل مكتب استصلاح الأراضي ، وهو
تابع لوزارة الداخلية ، الهيئة الفدرالية
الرئيسية التي تدبر شؤون الموارد المائية
في الولايات القاحلة وشبه القاحلة
في الغرب

إلى اليسار ، برج المراقبة في مطار
أوهير الدولي في شيكاغو ، بولاية
إلينوي . والإدارة الفدرالية
للطيران ، وهي جزء من وزارة
النقل ، تنظم عمليات الطيران
المدني والعسكري في الولايات
المتحدة .

إلى اليمن ، المتخرجون من جامعة
ميشيغان في آن آربر ، إحدى
كبريات الجامعات الحكومية في
البلاد . ومن خلال برامج القروض
الطلابية ، توفر الحكومة الفدرالية
مساعدات مالية للعديد من الطلاب
الذين يلتحقون بالجامعات والكليات
ومعاهد التدريب المهني .









إلى اليمن ، لاجيء من كمبوديا يعمل في أحد المخازن في مدينة أربنتون في ولاية فرجينيا بالقرب من واشنطن العاصمة . ووزارة الخارجية هي صاحبة المسؤولية الرئيسية عن برامج اللاجئين ، وتدير برامج الهجرة هذه مصلحة الهجرة والتجنس التابعة لوزارة العدل .

تشجع الحكومة الأمريكية بناء المساكن من خلال توفير حوافز ضريبية وضمانات القروض الفدرالية . ومشروع الإسكان أدناه هو في مدينة سباركس ، بولاية نيفادا بالقرب من الحدود مع كاليفورنيا .





إلى اليمين ، سوق كوينسي في بوسطن ، بولاية ماساتشوستس ، معلم يجتذب السياح ، ومثال على نجاح التجديد العمراني لمناطق المدن الذي تساعد في تمويل الحكومة الفدرالية .

إلى أدنى ، سيدة من الهنود الأمريكيين سكان البلاد الأصليين في أكوما بويبلو في ولاية نيو مكسيكو ، أحد أقدم المواقع المأهولة في أمريكا الشمالية . وبالنسبة لهؤلاء الأمريكيين من السكان الأصليين الذين يختارون العيش في مناطق مفرقة هم من قبل الحكومة الأمريكية ، فإن مكتب شؤون الهنود التابع للحكومة الفدرالية يوفر التعليم والعناية الصحية وخدمات أخرى .



إلى اليسار ، عينة من المنشورات التي تباع في كشك للصحف والمجلات في مدينة نيويورك . ويصر الأميركيون على الدوام على السماح للصحافة بالتعبير عن آرائها دون خشية رقابة أو انتقام ، وهو حق يصونه التعديل الأول للدستور . واليوم ، بإمكان الأميركيين اختيار من بين ١١ ألف صحيفة ومجلة تنشر في الولايات المتحدة .

من خلال الاقتراع السري يستطيع الناخبون (إلى أدنى) ممارسة حقهم الدستوري في اختيار المرشحين للمناصب الحكومية . وتضمن التعديلات ١٤ و ١٥ و ١٩ و ٢٤ و ٢٦ لجميع المواطنين البالغين من العمر ١٨ عاماً وما فوق حق الاقتراع ، بصرف النظر عن عرقهم أو جنسهم أو دخلهم أو سنهم .





من الحقوق التي بصوتها التعديل
الأول للدستور الأميركي حرية
التعبير وعقد الاجتماعات
السلمية . وشاهد هنا اجتماع
لنادي الليونز في ولاية وايومينغ في
غربي البلاد . وتتألف منظمة
أندية الليونز الدولية التي تعد أكبر
منظمة خدمات في العالم من أفراد
يعملون في مختلف مجالات
الأعمال والمهن ويتطوعون لخدمة
مجتمعاتهم . ومن نشاطات أندية
الليونز مساعدة المكفوفين ورعاية
معسكرات الشباب وبرامج تبادل
الطلاب وعدد من الخدمات
الاجتماعية والتعليمية والصحية .





من بين أهداف الدستور المدرجة في مقدمته « نشر الخير العام » . وتساهم هيئات فدرالية مثل إدارة السلامة المهنية والصحة ، وهي جزء من وزارة العمل ، في ضمان الأمان الوظيفي للعامل مثل العاملين اللذين يعدان سقالة لأحد الأبنية الجديدة (إلى اليمين) .

إدارة الضمان الاجتماعي ، وهي جزء من وزارة الصحة والخدمات الإنسانية . تجمع اشتراكات ورسومات من الموظفين وأرباب العمل لتوفير دخل للمتقاعدين أمثال المرأة التي تعرض مشغولاتها ، أدناه . وتدفع إدارة الضمان الاجتماعي أيضاً أموالاً إلى العاجزين وغير القادرين على العمل .



